دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية

(دراسة ميدانيه)

إعداد

د / محمود عبد المقصود نافع

مدرس المحاسبة

بالمعهد العالي للعلوم التجارية

بالمحلة الكبرى

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلي توضيح دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية , من خلال توضيح الإطار المفاهيمي للمشروعات المتوسطة والصغيرة وخصائصها وسماتها وأهميتها وبرامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ودور محاسبه التكاليف والمحاسبة الإدارية في اختيار محور الإستراتيجية التسويقية للمشروعات ودعم قدرتها التنافسية والمشاكل المحاسبية والتحديات التي تواجه تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية مع إجراء دراسة ميدانيه علي بعض بنوك قطاع الأعمال العام والخاص في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة , حيث قام الباحث بتوزيع (١١٠) استبانه علي مجتمع الدراسة كعينه عشوائية طبقيه تناسبيه , وكانت عدد الاستبيانات الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي (٩٦) استبيانه , وتم تحليل بياناتها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة .

وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن برامج التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة لها دور حقيقي في دعم القدرات التنافسية لهذه المشروعات سيما إذا تم التغلب علي العقبات التي تواجه تمويل هذه المشروعات وكان من أهم التوصيات :

ضرورة عقد دورات تدريبيه لأعضاء مجالس الإدارة , والمديرين التنفيذيين بالشركات المتوسطة والصغيرة والمحاسبين لصقل معرفتهم بالجديد في مجال المحاسبة عن ريادة الأعمال ودور برامج التمويل الريادي لهذه المشروعات ودعم قدرتها التنافسية لمواكبه التطورات الاقتصادية المعاصرة

<u>الكلمات الافتتاحية</u>

المشروعات المتوسطة والصغيرة – برامج التمويل الريادي – استراتيجيات دعم القدرة التنافسية – المشاكل المحاسبية والمعوقات .

Abstract

This research aims to clarify the role of pilot financing programs for Small and Medium Enterprises to support competitiveness, by clarifying the conceptual framework of SMEs and their characteristics, characteristics, importance, pilot financing programs for SMEs and the role of cost accounting. Management accounting in selecting the centerpiece of the marketing strategy for projects and supporting their competitiveness and accounting problems and challenges facing the financing of small and medium enterprises to support competitiveness with a field study on some public and private business banks in the field of finance SMEs, where the researcher distributed (110) questionnaire to the study community as a class random sample proportional, and the number of questionnaires valid for statistical analysis (96) questionnaire, and analyzed its data using some appropriate statistical methods. The results of the study have found that financing programs for small and medium enterprises have a real role in supporting the competitiveness of these projects, especially if the obstacles to financing these projects are overcome and one of the most important … recommendations is: the need to hold a role

The need to hold training courses for board members, executives of small and small companies and accountants to hone their knowledge of the new in the field of accounting on entrepreneurship and the role of the leading financing programs for these projects and support their competitiveness to keep pace with economic developments Contemporary.

Key Words:

SMEs Entrepreneurial - Finance Programs - Strategies to Support Competitiveness - Accounting Problems and Constraints.

أولا : مقدمه البحث

شهدت مصر العديد من التحولات الاجتماعية , والاقتصادية , والسياسية وقد ايقنت الدولة ان خير سبيل لتحسين الأحوال الاقتصادية , والاجتماعية والسير في طريق التقدم والنمو هو العمل الحر الذي يؤدي إلي النمو , ويعتمد علي آليات السوق , وتحرير القوي الاقتصادية في المجتمع بأقل قدر من التدخل الحكومي , وقد اتخذت مصر هذا التوجه التنموي من حيث التخطيط للمشروعات المتوسطة والصغيرة , وتوفير مصادر تمويل لها , وتقديم البرامج التدريبية للعملاء , اضافه إلي الخدمات الفنية , والتسويقية , والتشريعية التي تحافظ علي نجاح واستمرار المشروعات المتوسطة والصغيرة بوصفها قارب النجاة , وقد ظهر دور محاسبه التكاليف , والمحاسبة الإدارية في هذه المشروعات إلا أن هذه المشروعات تواجه عقبات عديدة ٠

ثانيا : مشكله البحث

تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر احد دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم , واحد أهم مجالات خلق فرص العمل , حيث تمثل الشركات المتوسطة والصغيرة حوالي ٩٥% من إجمالي الشركات في الغالبية العظمي من دول العالم , توفر ما بين ٤٠% إلي ٦٠% من مجموع فرص العمل .

وتشير دراسة حديثه صادره عن مؤسسه التمويل الدولية (البنك المركزي ٢٠١٧ ص ١٤)[١] (I c) إلي أن المشروعات المتوسطة والصغيرة (الرسمية) تساهم في ٣٣% من الناتج المحلي للاقتصاديات النامية , كما أنها تساهم بما يصل إلي ٤٥% من فرص العمل وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند أضافه المشروعات المتوسطة والصغيرة العاملة في القطاع غير الرسمي أما في البلدان ذات الدخل المرتفع فتساهم المشروعات المتوسطة والصغيرة بحوالي ٧٤% من الناتج المحلي الإجمالي , وتؤمن ٦٢% من فرص العمل .

وتواجه هذه الشركات صعوبات في التمويل ودعم قدرتها التنافسية في غياب الوعي بالأهمية الإستراتيجية لهذه المشروعات لدفع عجله التنمية الاقتصادية ومن خلال ما تقدم فمشكله البحث تتلخص في التساؤل الأتي :

هل يمكن لبرامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة دعم القدرات التنافسية لهذه المشروعات ؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية .

- ماهي برامج تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ؟

- ما هو دور المحاسبة في اختيار الاستراتيجيات للقدرات التنافسية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ؟

– هل للتمويل الريادي في المشروعات المتوسطة والصغيرة دور في دعم القدرات التنافسية لهذه الشركات ؟

– هل هناك عقبات ومشاكل تواجه تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والدور المحاسبي ؟

ثالثا : أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية :

١ – التعرف علي دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية

٢ – بيان العقبات والمشاكل التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة بشان برامج التمويل ودعم القدرات التنافسية

٣ – بيان دور المحاسبة في اختيار الاستراتيجيات المناسبة لدعم القدرات التنافسية للشركات المتوسطة والصغيرة

٤ – إجراء دراسة ميدانيه للتأكيد علي دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة في دعم القدرة التنافسية لها

٥ – تقديم توصيات ومقترحات تساهم في توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في الشركات المتوسطة والصغيرة حول نقاط القوه والضعف ودور برامج التمويل الريادي والبنوك

رابعا : أهميه البحث

تتمثل أهميه البحث في أهميته من الناحية العلمية والعملية علي النحو التالي :

أ – الأهمية العلمية

١ – التأصيل العلمي الدقيق لمفهوم التمويل الريادي ودوره في المشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية

٢ – التعرف علي ملامح المشروعات المتوسطة والصغيرة ودورها الاستراتيجي

ب – الأهمية العملية :

١ – زيادة الوعي للشركات المتوسطة والصغيرة بأهمية برامج التمويل الريادي ودعم القدرة التنافسية

٢ – التعرف علي دور محاسبه التكاليف والمحاسبة الإدارية في اختيار الاستراتيجيات التنافسية الملائمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة

٣ – تسليط الضوء علي دور برامج التمويل الريادي في المشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية لهذه المشروعات

خامسا: مفاهيم البحث

تناول البحث مفاهيم عديدة يمكن عرضها علي النحو التالي

أ – <u>المشروعات المتوسطة والصغيرة</u> : تعددت التعاريف للمشروعات المتوسطة والصغيرة إلا انه لا يمكن وضع إطار واضح لهذه الصناعة حيث يرجع ذلك لأسباب عده منها أن هذه الصناعات تختلف من بلد إلي آخر طبقا للغرض المستهدف من التعريف وفي مصر تم الأخذ بهذا التعريف

ب – <u>برامج التمويل الريادي</u> :

هي برامج تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة يقوم بها مؤسسات التمويل (البنوك) وكذا جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة حاليا (الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا) وتعتمد علي ريادة الإعمال.

ج – <u>استراتيجيات دعم القدرات التنافسية</u> :

تتعدد الاستراتيجيات التنافسية وتقوم محاسبه التكاليف والمحاسبة الإدارية عن طريق المحاسب الإداري وإدارة الشركة باختيار الإستراتيجية المناسبة .

د – <u>المشاكل المحاسبية</u>

تتعدد مشاكل التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ونجاح البنوك والمؤسسات المانحة لدعم المشروعات تمثل قاطرة التنمية الاقتصادية المستدامة

سادسا : فروض البحث

علي ضوء البحث وأهميته وأهدافه , يرتكز البحث علي الفروض العدمية الآتية

١ – لا يوجد اهتمام فى الوقت الحالي لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية لها.

٢ – لا توجد عقبات ومشاكل محاسبية تواجه التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة .

٣ – لا يوجد دور لبرامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية لها.

وسوف يقوم الباحث باختبار صحة هذه الفروض من خلال الدراسة الميدانية بتصميم قائمه استقصاء كوسيلة للحصول علي البيانات اللازمة للدراسة , ومعالجه هذه البيانات وتحليلها باستخدام(كا^{٢}) لحساب دلاله الفروض بين التكرارات والنسب المئوية .

سابعا: منهج البحث

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث علي المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع علي ما ورد في الأدب المحاسبي من كتب ودوريات تتناول المشروعات المتوسطة والصغيرة , والتمويل الريادي , وريادة الأعمال , والاستراتيجيات التنافسية , والتحديات التي تواجه قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمشاكل المحاسبية ثم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال دراسة ميدانيه علي بعض بنوك القطاعين العام والخاص والتي تعمل في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة مستخدما بعض

الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل نتائج تلك الدراسة , ومعرفه مدي قابليه تطبيقها في الواقع العملي .

ثامنا : حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي :

- **حدود زمنيه : تم إجراء هذه الدراسة علي البيانات المالية وغير المالية لبعض بنوك قطاع الأعمال والخاص لعام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ .**
- **حدود مكانيه : سوف تتم الدراسة علي بعض بنوك قطاع الأعمال العام والخاص التي تمول الشركات المتوسطة والصغيرة .**
- **حدود بشريه : تشمل عينات البحث الموظفين في البنوك , مديري البنوك , أصحاب الشركات المتوسطة والصغيرة , أصحاب المصالح .**
- **حدود علميه : معرفه دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية .**

تاسعا: الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات الدولية والمحلية التي تناولت موضوع البحث مرتبه تاريخيا علي النحو التالي :

١ – دراسة (سالم , ٢٠١٥)[٢]

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة وتحليل مشكلات التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة ,وتوضيح أسس وقواعد التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة المتبعة حاليا في ضوء القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنه ٢٠١٢ ,وطرق المحاسبة لها ,والانتقادات التي وجهت للقرارات الوزارية المتعلقة بالمحاسبة الضريبية لها, وعرضت نموذج محاسبي مقترح لمعالجه هذه المشكلات وقامت بإجراء دراسة ميدانيه لاختبار هذا النموذج المحاسبي المقترح .

وتوصلت الدراسة إلي ضرورة إصدار معيار محاسبي مصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر يلبي متطلبات هذه المشروعات ,مع ضرورة تطوير النظم الضريبية القائمة في مصر حاليا لتواكب طبيعة وخصوصية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إصدار تشريعات ضريبية ومحاسبيه وقانونيه لتنظيم عمليه المحاسبة الضريبية لها.

٢ – دراسة (عبد الرحمن , ٢٠١٦)[٣]

هدفت هذه الدراسة إلي تصميم نظام محاسبي يلائم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتخطيط مواردها لضمان استدامتها ,وقامت بدراسة الوضع الحالي للنظم المحاسبية التي تعمل بها هذه

المنشآت من خلال إجراء دراسة ميدانيه بتوزيع قوائم استقصاء علي هذه المنشآت للتعرف علي أوجه القصور بالنظم المحاسبية التقليدية ,ومدي حاجه تلك المنشآت للمؤشرات غير المالية ,وحاجتها لاستخدام مؤشرات ذات طابع خاص لتحسين أدائها وقد توصلت الدراسة الي ضرورة بناء نظام محاسبي في إطار قاعدة بيانات وفق مفهوم بطاقة الأداء المتوازن والذي يوفر العديد من الإفصاحات المطلوبة بشكل فوري ,وإمكانية الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للإدارة من المعلومات ,حيث يعمل علي تحقيق تكامل نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الكلي للشركة.

٣ – دراسة (Broo kings , 2013)[٤]

تناولت الدراسة كيفيه قياس الخدمات المالية للأشخاص البالغين في ١٤٨ بلدا في جميع أنحاء العالم , من حيث الاقتراض وتسديد المدفوعات والمدخرات والدفع والائتمان وإدارة المخاطر وذلك علي المستوي الفردي للتمويل الرسمي وغير الرسمي . وتوصلت إلي أن البيانات تشير الي ان ٤٠% من البائعين في جميع أنحاء العالم يجب إدارة شؤونهم المالية اليومية والتخطيط للمستقبل وتشكيل إدارة مصرفيه من خلال سياسات الاندماج المالي حسب مستوي التنمية الاقتصادية داخل البلدان والوصول إلي المدخرات الرسمية وآليات الائتمان التي يمكن أن تسهل الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية .

٤ – دراسة (peter , 2013)[٥]

أوضحت الدراسة أن هناك العديد من المحاولات نحو الاستقرار المالي كشرط يكون فيه النظام المالي – الذي يشمل الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق – الذي يمنح القدرة علي تحمل الصدمات وتفكك الإختلالات المالية – بما يكفي لإعادة تخصيص المدخرات بشكل كبير في فرص الاستثمار المربحة , وانتهت إلي انه تمكن ان يكون للاندماج المالي آثار ايجابيه علي الاستقرار المالي وهي تنويع الأصول المصرفية , وزيادة الاستقرار في قاعدة الودائع , بالإضافة إلي زيادة الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم مما يساعد علي الاستقرار المالي

٥ – (2016Hana , patrik)[٦]

تناولت هذه الدراسة التعديل المحتمل للمعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب النهج الجديد لإعداد التقارير المالية في ظل معيار التأجير التشغيلي الوارد ب FMLL IFRS ;كما تناولت التعديلات التي أدخلت علي المعيار وأثرها علي نسب التحليل المالي في جمهوريه التشيك وقد أوصت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين الالتزامات المستقبلية الناشئة من عقود التأجير التشغيلي والعائد علي الأصول ,كما أن هناك علاقة بين الالتزامات الايجارية والمديونية ,وانه يتم رسملة عقود التأجير التشغيلي ,من خلال استخدام الشركات لعقود إيجار تشغيلية لإمكانية استخدام الأصول في لا تحصل علي الملكية القانونية.

٦ – دراسة (الوشاح , ٢٠١٧)[٧]

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي الجوانب الفكرية للحوكمه وكيفيه الاستفادة منها في الإفصاح وتحسين جوده التقارير المالية للوصول إلي تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية, من خلال قياس اثر تطبيق قواعد الحكومة ببعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم علي مستوي الإفصاح وجوده التقارير المالية عن طريق دراسة ميدانيه ببعض المنشآت وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحكومة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد دورات تدريبيه للعاملين بالمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم, والعمل علي زيادة مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لا موالهم ,مع العمل علي منح صلاحيات أوسع لأصحاب المصالح في ممارسه الدور الرقابي علي الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين

٧ – دراسة (عبد الفتاح , ٢٠١٧))[٨]

هدفت هذه الدراسة الي القيام بإجراء دراسة نظريه مع دراسة ميدانيه لتحسين الممارسات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في اطار المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS For SMEs) لمعرفه تأثير تطبيق هذا المعيار علي تلك المنشآت وبيان المشكلات التي تتعلق بالممارسات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المصرية ,وقد أسفرت نتائج الدراسة إلي أن هناك مشكلات محاسبيه تتعلق بالإطار ألمفاهيمي ,وعدم وجود ضوابط خاصة بالإفصاح ,وغياب واختلاف تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالية (IFRS For SMEs) مراعاة وضع بعض التعديلات حتي يتناسب مع طبيعة الممارسات المحاسبية في البيئة المصرية, مع تقديم حوافز ضريبية للمنشآت التي تقوم بتطبيق المعيار لفترة محاسبيه أو أكثر لتحفيز المنشآت علي تطبيق المعيار مع ضرورة عقد دورات تدريبيه لفئات الدراسة الميدانية لتعريفهم بالمعيار الدولي للتقارير المالية

٨ – دراسة (عطيه , ٢٠١٧)[٩]

تهدف هذه الدراسة إلي قياس مدي تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في زيادة أو تحسين جوده الإفصاح المحاسبي من خلال قياس مدي توافر كل من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي ومتطلبات تطبيق معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات المستخدمين بما يعمل علي زيادة جوده الإفصاح المحاسبي لهذه المشروعات ,وأشارت الدراسة إلي أن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حاليا ضعيف, وخلصت نتيجة التحليل الإحصائي للدراسة إلي وجود علاقة قويه بين المتغيرات المستقلة متمثلة في احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومتطلبات جوده تطبيق المعيار ,مع المتغير التابع جوده الإفصاح

المحاسبي بمعني انه كلما زادت جوده تطبيق متطلبات المعيار كلما زادت جوده الإفصاح المحاسبي والعكس.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المصرية المسئولة بإصدار معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها وتفعيلها ,مع التأهيل العلمي والعملي اللازم والتنظيم المستمر للبرامج التدريبية للمحاسبية ومعد القوائم المالية للإلمام بالمعايير وسهوله تطبيقها والعمل بها .

٩ – دراسة (عابدين , رشوان , ٢٠١٧)[١٠]

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي أهمية تحسين جوده المعلومات المحاسبية من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية , ودور المحاسبة البيئية في تحسين جوده المعلومات المحاسبية , وتحليل وقياس الأنشطة البيئية لمساعده الشركات الصناعية علي التحسين المستمر وتقييم الأداء المالي لتحسين جوده المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات المالية وقد توصلت الدراسة لبعض النتائج والتوصيات الآتية.

أ – تسعي الشركات الصناعية إلي تطبيق إبعاد التنمية المستدامة للحفاظ علي الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية

ب – ضرورة قيام الشركات الصناعية بالمزيد من الإفصاح وزيادة كميه ونوعيه الأنشطة البيئية الخاصة بها من اجل وضع الحلول المناسبة للمشاكل البيئية

ج – ضرورة القيام بعقد العديد من الدورات وورش العمل بالشركات الصناعية لتحسين جوده المعلومات المحاسبية لتحقيق التنمية المستدامة

١٠ – دراسة ٠ (Joachim , 2017)[١١]

أشارت هذه الدراسة الي اثر المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم علي تقارير الشركة الخاصة (private Firms) من خلال دراسة إحصائية علي مجموعه من كبار المحاسبين في ٢٤ دوله وذلك لفهم دور المعيار الدولي للتقارير المالية أصحاب المصالح.

وقد توصلت الدراسة إلي أن المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤثر بشكل كبير علي التقارير المالية لتلك المنشآت وبشكل رئيسي علي الشفافية لأنه يعد مخططا للإصلاح التنظيمي ,وان هناك دول كثيره تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل اختياري باستثناء جنوب افريقيا التي تطبق المعيار علي نطاق واسع نسبيا مقارنه بالدول الأخرى.

١١ – (دراسة نادر , مبروك , ٢٠١٩)[١٢]

تهدف الدراسة إلي بيان اثر تطبيق الشمول المالي علي الاقتصاد المصري والتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في تطبيق الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

وقد انتهت الدراسة إلي أن تطبيق الشمول المالي في مصر يساهم في تخفيض اوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية في مصر , كما ان تطبيق التكنولوجيا المالية والمصرفية يعمل علي توفير مصادر جديدة وكافيه للتمويل , وكذلك تنويع الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع , وكذلك فان تطبيق الشمول المالي واستخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية يؤدي إلي زيادة ادخار الأفراد ومن ثم زيادة عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وزيادة الاستثمار برؤوس أموال وطنيه

ويري الباحث في ضوء عرضه لأهم الدراسات السابقة ما يلي :

١- إن هذه الدراسات السابقة تعمل في ظل ظروف معينه واقتصاديه ذات طبيعة خاصة , تختلف عن تلك الدراسة الحالية في البيئة المصرية ,وما يحيط بها من مستجدات وتغييرات اجتماعيه واقتصاديه حاليا

٢- بعض الدراسات تناولت المشروعات المتوسطة والصغيرة بشكل ضمني ولم تتعرض لبرامج التمويل الريادي لهذه المشروعات والضروري لدفع عجله التنمية

٣- لم تتناول دراسة برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ودورها في دعم القدرات التنافسية لهذه المشروعات

٤- أوضحت بعض الدراسات السابقة الممارسات والمشكلات المحاسبية التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية ولكنها لم تضع الحلول المناسبة لها ,ولم تتناول المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر في ٩ يوليو ٢٠١٥ ومدي تأثيره علي تحسين المحتوي الاخباري للقوائم المالية لهذه المنشآت.

مما تقدم يري الباحث :

إن هذه الدراسة الحالية تفتح مجالا واسعا من الانتباه لريادة الأعمال وبرامج التمويل الريادي وضرورة ضخه للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية لها مما يؤثر بدوره لدفع عجله الاقتصاد الوطني .

عاشرا : خطه البحث :

بناءا علي مشكله البحث وأهميته وأهدافه وحسب فروضه ومنها جيته يمكن تنظيم البحث تبعا للخطة التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمشروعات المتوسطة والصغيرة .

المبحث الثاني : دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية والدور المحوري للمحاسبة .

المبحث الثالث : دراسة ميدانيه عن برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ودورها في دعم القدرات التنافسية علي بعض البنوك الرائدة في تمويل هذه المشروعات .

نتائج وتوصيات الدراسة والبحوث المستقبلية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمشروعات المتوسطة والصغيرة

تمهيد :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد القومي حيث ان ما حققته بعض الدول المتقدمة وبصفه خاصة دول النمور الأسيوية من تقدم يرجع الي اهتمامها بهذه النوعية من المشروعات التي يعظم نسبه مساهمتها في السنوات الأخيرة بعد نجاح الصناعات الصغيرة في إحداث تنميه حقيقية وتطور جذري في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول إلا انه في الآونة الأخيرة شهدت مصر العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , وقد أيقنت الدول أن خير سبيل لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسير في طريق التقدم والنمو هو العمل الحر الذي يؤدي إلي النمو ، ويعتمد علي آليات السوق وتحرير القوي الاقتصادية في المجتمع بأقل قدر من التدخل الحكومي ٠

<u>ويتناول الباحث في هذا المبحث العناصر الآتية :</u>

١ - تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة .

٢ - سمات المشروعات المتوسطة والصغيرة .

٣ - الأهمية الإستراتيجية للمشروعات المتوسطة والصغيرة .

٤ - التحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة .

ويتناول الباحث هذه العناصر بشيء من التفصيل علي النحو التالي :

١ – تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مدار العشرين سنه الأخيرة مساهمه فعاله في خلق فرص العمل إلا أن العالم يشهد اهتماما متزايدا او غير مسبوق بالأدوار التي يمكن أن تلعبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أثرت علي اقتصاديات العديد من دول العالم ، ويعد تنميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الخيارات

الإستراتيجية لمواجهه آثار الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ركود اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو ٠

وفيما يلي بعض التعاريف التي تناولت مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة

أ) تعريف منظمه العمل الدولية (I . L . o)

ورد في توصيه العمل الدولية رقم (١٨٩) لعام ١٩٩٨ بشان خلق فرص عمل في المنشاة الصغيرة والتي تناولت موضوع التعريف علي النحو التالي :

بالتشاور مع منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال الأكثر تمثيلا يتم الاتفاق علي تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق معايير محدده تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية .. ذلك لا يمنع الاتفاق حول تعريف مشترك لغاية جمع وتحليل البيانات .

- وتم تعريف المنشاة الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها اقل من ١٠ عمال وان المنشآت المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ – ٩٩ عامل أما المنشآت التي يعمل بها أكثر من ٩٩ عاملا تعتبر من المنشاة الكبيرة
- وتري منظمه العمل الدولية ألا يتجاوز الاستثمار في المشروعات الصغيرة عن مبلغ يتراوح ما بين (١٠٠٠ – ٥٠٠٠) دولار أمريكي لكل عامل علي ألا يزيد رأس مال المنشاة عن ١٠٠٠٠ دولار أمريكي

- كما وضعت المنظمة تعريفا للصناعات الصغيرة مؤداه (البنك المركزي , ٢٠١٧ , ٢ – ١)[١٤] أنها الصناعات التي تقوم علي وحدات صغيره الحجم جدا تقوم بإنتاج وتوزيع سلع وخدمات ، وتتألف في الغالب من منتجين يعملون لحسابهم الخاص . ويعتمد بعضها علي العمل العائلي ، ويستأجر بعضها الآخر عمالا او حرفيين ، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت وصغير جدا وتستخدم تقنيه ذات مستوي منخفض وعاده ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة

ويلاحظ علي تعريف منظمه العمل الدولية ان هذا التعريف يتخذ سمات المشروعات الصغيرة كأساس وصفي ويصلح للتطبيق علي المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الحرفية فضلا عن أن هذا التعريف قد أوضح العلاقة بين معيار العمالة ومعيار رأس المال حيث أشار إلي تكلفه فرص العمل في المشروعات الصغيرة (وهو تعريف كمي)

المؤسسات التمويلية(البنك المركزي, ٢٠١٧, ص ٢٠)[١٥]

تختلف من بنك إلي آخر وان كان غالبيتها تعتمد علي حجم المبيعات السنوية , وهناك تفاوت كبير من بنك إلي آخر . وكذلك حجم الربحية المتحقق واعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ قرر البنك المركزي المصري إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبه الاحتياطي التي تبلغ ١٤% , ويسري هذا القرار علي الشركات التي لا يقل

حجم إنتاجها او مبيعاتها السنوية عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠ مليون جنيه , علي ألا يقل رأسمالها المدفوع ٢٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ ملايين جنيه

- **وهذا التعريف الأخير المتعلق بالمؤسسات المالية (البنوك) هو ما يجب الاتفاق عليه , إذ أن الطريقة التي يجب أن تتعامل بها البنوك مع مشروع يبلغ حجم مبيعاته السنوية حتي ثلاثة ملايين جنيه علي سبيل المثال تختلف تماما عن الآلية المطلوب للتعامل بها مع مشروع حجم مبيعاته السنوية عشره ملايين جنيه علي الرغم من ان كلاهما يقع في محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .**

ويري الباحث انه يمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي أنها استثمارات فرديه أو جماعية صغيره الحجم نسبيا موجهه لإنتاج منتج (سلعه), أو خدمه , أو تجاره, وذلك بغرض تحقيق عائد شخصي (الربح) بالإضافة إلي وجود عائد اجتماعي يعود علي المجتمع بالنفع , ويمكن للأفراد العاديين القيام به اعتمادا علي تمويلهم الذاتي , أو من خلال قروض .

. وتتواصل محاولات العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء التوصل الي تعريف موحد وجامع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة , ولقد انقسمت المؤسسات المعنية بأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدولية إلي فريقان : فريق يري حتمية إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة , أو علي اقل تقدير إيجاد معايير واحده لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة , وذلك حتي يمكن توحيد الشروط والامتيازات والالتزامات في اتفاقيات التجارة الدولية (علي سبيل المثال وليس الحصر) أو حتي يمكن الوصول إلي كيفيه احتساب القيم الفعلية التي تساهم بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي .

بينما يؤمن فريق آخر بان مثل هذه الاشتراطات والالتزامات والمميزات والمخرجات لا تستدعي توحيد التعريف أو توحيد المعايير , ويري أن تترك التعريفات والمعايير إلي كل دوله علي حده , فعلي سبيل المثال لا يوجد في انجلترا تعريف محدد بينما تعرف هولندا المشروعات الصغيرة استنادا إلي معيار عدد العمالة وهو اقل من ١٠٠ عامل (البنك المركزي , ٢٠١٤ , ص ٧٩)[١٦]

<u>٢ – سمات المشروعات المتوسطة والصغيرة</u>

تعتبر سمات المشروعات الصغيرة مكملا جوهريا لفهم طبيعة تلك المشروعات وإيجاد مفهوم موحد لها.ومن هذه السمات ما يلي :

. مالك المشروع هو مديرها اذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه السمة غالبه علي هذه المشروعات كونها ذات طابع اسري في اغلب الأحيان

. تعتمد علي تنظيم إداري بسيط وضعف الاعتماد علي التخصص

. تعتمد بدرجه عالية علي مواردها الذاتية أو مصادر خاصة غير رسميه في تمويل النشاط سواء في مرحله التأسيس أو مرحله التشغيل

. القدرة علي الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمجتمعات العمرانية الجديدة نظرا لقدرتها علي التكيف مع مختلف الظروف بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ورفع مستوي معيشة السكان

. الاتصال الشخصي الوثيق بين الإدارة والعمل

. نظام العمل يتم بشكل تقليدي وعاده يتم داخل المنزل أو بجواره أو المحلات ومنها ما يتم في الشارع (صناعات بير السلم)

. تعتمد علي المهارات اليدوية البسيطة مع إمكانية استغلال الآلات أو ماكينات بسيطة

. انخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المنشاة الصغيرة والمتوسطة مما يربطها بأنماط ملكيه أكثر جاذبيه لأصحاب المدخرات الصغيرة وهي الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص

. الاعتماد علي الموارد المحلية الأولية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلي انخفاض مستويات معامل رأس المال /العمل

. تنويع الهيكل الصناعي والتكامل مع المشروعات الكبيرة حيث تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلا عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة – الصناعات المغذية – ويعد التشابك القطاعي بين فروع الإنتاج وبين المنشاة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة احد معايير التقدم الاقتصادي

. تنوع هذه المشروعات واختلافها باختلاف البيئة المحيطة بها

ومثال :

- **المحافظات الزراعية تكون معظم المشروعات متأثرة بالنشاط الزراعي وتربيه الحيوانات**
- **المحافظات السياحية تكون معظم المشروعات متأثرة بالنشاط السياحي (البازارات الأنتيكات)**
- **المحافظات ذات الطابع الساحلي فتتميز المشروعات الصغيرة بها بالطابع الذي يعتمد علي الصيد ومشتقاته (حلقات السمك . صناعه الصدف . صناعه الشباك . سنانير الصيد)**

. قادر علي الانتشار السهل السريع في جميع المناطق الجغرافية

. لا يشترط في العمالة توافر خبره فنيه عالية

. لا تتطلب رؤوس اموال كبيره

. سهوله تسويق منتجاتها حيث تلبي احتياجات المجتمع المحلي

١/٢ أنواع المشروعات المتوسطة والصغيرة(البنك المركزي ,٢٠١٧ ص٢-١)[١٧]

- **إنتاجيه صناعية : هي المصانع الصغيرة والورش المنتجة لسلع بتحويل المواد الخام إلي منتجات نهائية**
- **خدمية : كل مشروع يقدم خدماته للمستهلك مثل (إصلاح السيارات,خدمات السياحة)**
- **تجاريه : كل مشروع يقوم بشراء سلعه وإعادة بيعها بقصد تحقيق ربح وتنقسم إلي تجاره جمله وتجاره تجزئه**
- **زراعيه وإنتاج حيواني : كافه المشروعات المرتبطة باستصلاح الأراضي لزراعتها , والأنشطة الزراعية , وتربيه الحيوانات والطيور والنحل , والإنتاج الأولي للمواد الغذائية بصفه عامه**
- **صناعات مغذيه : كل مشروع يقوم بإنتاج قطع غيار أو أجزاء من منتج يحتاجه المصنع الكبير مثل (صناعات مغذيه للسيارات – صناعات مغذيه للملابس الجاهزة – مواد التعبئة والتغليف)**

٢/٢ خصائص المشروعات المتوسطة والصغيرة :

- **تحتاج إلي استثمارات محدودة اضافه إلي انخفاض متطلباتها من البنية الأساسية كما تحقق قيمه مضافة أكثر من المشروعات الكبيرة بنفس القدر من الاستثمارات**
- **الاعتماد علي تنظيم إداري بسيط , إذ تعتمد في غالبيه الأحيان علي الإدارة الذاتية بالإضافة إلي الاعتماد علي الاتصال الشخصي الوثيق بين الإدارة والعمل**
- **التقنيات المستخدمة في هذه المشروعات تتلاءم وتتناسب مع الدول النامية , كما أن تكلفتها من النقد الأجنبي منخفضة جدا , والخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوافرة محليا والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة وانخفاض الحاجة إلي إعداد وتدريب العمال , ومن ثم انخفاض تكلفه فرصه العمل بنحو ٢٠% علي اقل تقدير من تكلفتها في المشروعات الكبيرة**
- **تتسم المشروعات الصغيرة بمرونة اكبر من المشروعات الكبيرة نحو عمليات التقلبات أو التغييرات في الظروف الاقتصادية الناتجة عن المخاطرة نظرا للبساطة النسبية عند الإنشاء والتوسع والتطوير**
- **تأثرها بالبيئة المحيطة بها فهي تتفاعل مع البيئة المحيطة وتخدمها**
- **المساهمة في زيادة الدخل القومي فهي تساعد علي ذلك خلال فتره قصيرة نسبيا نظرا لان إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فتره اقل مقارنه بالمشروعات الكبيرة , وبالتالي فهي تدخل في دوره الإنتاج بشكل أسرع**
- **قدرتها علي علاج العديد من الإختلالات الاقتصادية وأهمها :**

– الاختلال بين الادخار والاستثمار لانخفاض حجم راس المال اللازم لإقامتها مقارنه بالمشروعات الكبيرة

- الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال التصدير والإحلال محل الواردات

٣-الأهمية الإستراتيجية للمشروعات المتوسطة والصغيرة

١/٣ علي المستوي القومي

- يؤدي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك الي تجنب ظاهره التركز في تمويل كبار العملاء أو علي الأقل الحد منها ويتتبع ذلك تخفيض المخاطر بالاعتماد علي التنويع في الأنشطة التي يتم تمويلها ووضوح العلاقة المباشرة بين البنك والعميل دون وسيط من المديرين الماليين والمحاسبين والمستشارين ...الخ
- البنك الذي لا يدخل عملاء جدد ويعتمد فقط علي مجموعه محدودة من العملاء لا يتمكن من تنميه نشاطه في المستقبل
- عميل المشروع الصغير اليوم قد يصبح عميلا كبيرا إذا تحقق لمشروعه النجاح والاستمرار وكسب مقومات جديدة يتحرك معها المشروع إلي منطقه المشروعات المتوسطة والكبيرة , ولهذا يحقق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ربحيه للبنوك علي المدى البعيد
- ارتفاع ناتج قطاعات الصناعات الصغيرة يؤدي الي ارتفاع الناتج القومي
- زيادة متوسط الدخل مما يؤدي الي تحسين مستوي المعيشة
- خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في حل مشكله البطالة حيث ان لديها قدره عالية علي استيعاب أنواع العمالة المختلفة .
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضرورة للتنمية فلا يمكن أقامه مشروعات قوميه كبري أو مشروعات صناعية عملاقه دون حاجه إلي العديد من المصانع الصغيرة والمتوسطة لتزويد تلك المنشآت بالخامات والمنتجات التي تدخل في عمليات تصنيعية أخري . مثل صناعه السيارات فالمصنع الواحد يحتاج إلي نحو ٤٠ مصنع صغير لتوفير احتياجاته من المواد النصف مصنعه مثل النوافذ والصاج والأسلاك والكاوتشوك والمسامير وقطع البلاستيك ...الخ
- المصنع الكبير لا يستطيع تسويق منتجاته الا في ظل وجود عدد كبير من المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة التي تتولي بيع المنتجات وتوزيعها في مختلف المناطق الجغرافية
- المشروعات الصغيرة من مكاتب المحاماة والاستشارات المالية والتخليص الجمركي وخدمات الشحن والتفريغ والنقل والتوكيلات التجارية تؤدي خدمات لا يمكن للمشروعات الكبيرة الاستغناء عنها
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة (القابلة للنمو) تؤدي إلي خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال والتحول إلي مجتمع الأعمال الذي يخلق روح المنافسة والتطوير وتوسيع الأسواق.

٢/٣ علي مستوي المشروع

- تحسين كفاءة تكنولوجيا الإنتاج

- **يمكن المشروعات المقترضة من تطوير نفسها**
- **تحويل المشروعات من القطاع الغير رسمي إلي القطاع الرسمي**
- **الكيان الذي يمكن من خلاله تحقيق طموح صاحبه واثبات ذاته وتحقيق استقلاليته**
- **مصدر دخل صاحب المشروع ودخل أسرته لا تحده لوائح ولا قيود**

٣/٣ أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة بالنسبة للنوع الاجتماعي

هناك ضرورة ملحه للتوسع في المشروعات الصغيرة خاصة الموجهة الي المرأة الريفية نظرا لتعاظم هذه الصناعات من خلال اعتبارات اقتصاديه واجتماعيه ودينيه علي النحو التالي :

<u>- الاعتبارات الاقتصادية</u> :

- **الإسهام في النشاط الإنتاجي (زيادة الناتج القومي الإجمالي) حيث أثبتت الدراسات أن الصناعات الصغيرة تسهم بشكل ايجابي في النشاط الإنتاجي في البلدان النامية , وأشار إلي ذلك احد التقارير الدولية من ان الصناعات الصغيرة تسهم في الناتج القومي بنسبه تتراوح بين ٥% - ٣٥% في البلدان النامية علي حين تزداد تلك النسبة إلي أكثر من ٩٠% في الدول المتقدمة**
- **استيعاب الزيادة المستمرة في قوه العمل , حيث جاء في التقرير العالمي لمنظمه U N I D O أن قدره القطاع الصناعي الحديث علي استيعاب الزيادة المستمرة في قوه العمل اقل من قدره الصناعات الصغيرة في البلدان النامية**
- **امتصاص طاقه العمل الزائد لدي الريفيات حيث ان كثير من الريفيات لديهن طاقه عمل تزيد عن حاجه العمل في المنزل والحقل , وبالتالي يمكن الاستفادة من فائض طاقتهن في مجال العمل في الصناعات الصغيرة**
- **التكامل السوقي والتنوع الإنتاجي حيث أن نشر الصناعات الصغيرة بالقرى يوجد نوعا من التنوع في الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلي تكامل المجتمع داخليا ومحليا فلا حاجه إلي الاعتماد علي السوق الخارجي والذي قد يبعد عنه ويصعب الاتصال به**
- **سرعه العائد حيث تتميز المشروعات الصغيرة بأنها سريعة العائد وقد يكون يوميا علي العكس من الإنتاج الزراعي والذي يتميز بالموسمية في الدخل والإنتاج**
- **ندره المخاطرة نسبيا حيث يعتبر عنصر المخاطرة في الصناعات الصغيرة بسيطا او منعدما والكثير من منتجاتها قابل للتخزين لفترة طويلة**

<u>- الاعتبارات الاجتماعية</u> :

- **تقليل وقت الفراغ , يؤدي انشغال الريفيات بالصناعات الصغيرة الي تقليل وقت الفراغ وما ينتج عنه من مشكلات اجتماعيه**

- تقويه علاقات التعاون والصداقة , يؤدي توسع الريفيات في الصناعات الصغيرة الي الاستعانة بعماله إضافية من جاراتهن أو صديقاتهن مما يعود عليهن بالنفع ويعمق علاقات الصداقة والتعاون
- دمج المرأة الريفية في عمليات الإنتاج و مما يجعلها تصبح جزءا فعالا في المجتمع
- رفع مستوي معيشة الأسر الريفية , حيث أن اشتغال الريفيات بالصناعات الصغيرة يؤدي إلي زيادة دخولهم مما يساعد علي رفع مستوي معيشة أسرهن وبزيادة دخول الريفيات يمكن إقامة المشروعات الخدمية والتنموية التي تحتاجها قراهن أو علي الأقل الإسهام في إقامتها , وذلك يخفف عن كاهل الحكومة من ناحية كما يدعم انتمائهن لمجتمعاتهن المحلية من ناحية أخري
- استغلال خامات البيئة , حيث تذخر البيئة الريفية بخامات لا يتم الاستفادة منها , وبالتالي فان نشر الصناعات الصغيرة يساعد علي الاستفادة من تلك الخامات بالشكل الذي يعود علي الريفيات ومجتمعاتهن المحلية بالخير العام (البنك المركزي ٢٠١٤ ,ص٩٧)[١٨]

٤–التحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة

تتمثل هذه التحديات في الأتي :

١/٤ تحديات غير ماليه (فنيه)

- عدم إدراك غالبيه المعنيين للغرض والهدف الحقيقيان لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر , وقد أدي ذلك إلي حدوث لبس كبير لدي الكثير عند وضع برامج الدعم الفني والتسويقي مما أدي إلي عدم تخصص الخدمات , وعدم إعطاء المبادرين من رجال الأعمال الحزم المتكاملة التخصصية التي يحتاجون إليها
- عدم وجود مراكز بحثيه في مجالات التطوير التكنولوجي , مما يؤدي إلي الاعتماد غير الدقيق علي التكنولوجيات المستوردة بما تتضمنه من ارتفاع في الأسعار , أو البحث وراء تكنولوجيات غير متطورة مما يؤثر سلبيا علي جوده الإنتاج
- تعدد الجهات المعنية بدعم المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة , والتعددية في حد ذاتها ميزه وليست عيبا , ولكن تعدد الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة دون وجود تنسيق جيد بينهم بدون وجود تخصصيه يؤدي بالتأكيد إلي :

– الكثير من الأضرار ويؤثر علي مسيره التطوير والتنمية للمشروعات الصغيرة

٠ الخدمات الفنية والتدريبية التي تقدم إلي المستفيدين هي خدمات غير تخصصيه

– إن الخدمات المقدمة ليست كافيه, وهناك احتياج لخدمه أكثر من المتوفرة بالسوق

– تحميل تكلفه عالية علي العميل في معظم أوجه الدعم الفني

- عدم مخاطبه صغار رواد الأعمال بالأسلوب الأمثل

- **عدم وجود دراسات جدوى تتناسب مع رغبات واحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة , بالإضافة إلي التكلفة العالية لدراسات الجدوى مما يؤدي إلي إحجام رواد الأعمال عن عمل دراسات جدوى ودراسات سوقيه واقعيه**
- **عدم توافر نماذج مشروعات نمطيه أو متكررة يمكن للشباب تنفيذها بسهوله ويسر**
- **عدم وجود تعريف محدد وواضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**
- **غياب التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة علي الرغم من رغبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التعاقد والارتباط مع المنشآت الكبيرة , فلا تبدو نفس الرغبة عند المنشآت الكبيرة نظرا لضعف الإمكانات الإدارية والتكنولوجية للمنشآت الصغيرة**

٢/٤ تحديات تسويقية

- **عدم إلمام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفكر العمل الحر وكيفيه إدارة المشروع وفنيات وتقنيات المشروع , الأمر الذي يؤدي إلي :**
  - **عدم وضع هياكل إداريه سليمة تتناسب مع طبيعة المشروع**
  - **عدم القدرة علي التفاوض الجيد واتخاذ القرارات السليمة**
  - **عدم وضع خطه تسويقية وإنتاجيه طويلة المدي**
  - **عدم وجود خبرات تسويقية جيده**
- **عدم توافر معلومات عن فرص الاستثمار investment opportunity أو الخريطة الاستثماريةInvestment Map**
- **, وعدم وجود بيانات وإحصائيات ومعلومات دقيقه عن الأسواق لمساعده رواد الأعمال علي اتخاذ القرار**
- **عدم وجود قيود علي استيراد المنتجات من الخارج وقد يصل إلي حد الإغراق , وهو ما يؤدي بالتأكيد إلي تراجع الصناعات الوطنية**
- **القصور في شبكات التسويق حيث ينحصر النشاط التسويقي لأغلب هذه المشروعات في الإطار الجغرافي الملاصق , بالإضافة إلي افتقارها إلي المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية**
- **ضعف القدرة التنافسية والتصديرية حتي الان فان المؤسسات الصغيرة في مصر لم تستطع الظهور في الأسواق الدولية وذلك لعده عوامل :**
  - **ضعف معدلات إنتاجها**
  - **عدم قدرتها علي مجابهتهم المنافسة مع المنتجات الأكثر جوده والأقل سعرا**

٣/٤ تحديات تمويليه :

- انصراف القطاع المصرفي عن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما يمثله هذا القطاع من زيادة في مخاطر الائتمان High Credit Risk

المبحث الثاني

٢ – دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية والدور المحوري للمحاسبة

مما سبق وضح للباحث أهميه نموذج الاعتماد علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر من انجح النماذج التنموية والتي ثبت فاعليتها , وقد اتخذت مصر هذا التوجه التنموي من حيث التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة , وتوفير مصادر تمويل لها , وتقديم البرامج التدريبية للعملاء , اضافه إلي الخدمات الفنية والتسويقية والتشريعية التي تحافظ علي نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة , بوصفها قارب النجاة , وطبقا لتقرير التنمية البشرية لمصر , ٢٠٠٨ ، تضم المشروعات الصغيرة والمتوسطه٧٥% من العمالة , وتساهم بحوالي ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر , كما تبين ضخامة القطاع الاقتصادي غير الرسمي في مصر حيث يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر إلي حوالي ٤٠% من الاقتصاد المصري كما تبين قله عدد البنوك في الجهاز المصرفي المصري حيث وصل إجمالي عدد البنوك في مصر حاليا بـ ٤٠ بنك) (NRirdonlyres/2017/p.s وهو ما يؤدي الي الحد من المنافسة الكافية في السوق المصرفي , وضعف شبكات الفروع وقله عدد ماكينات الصراف الآلي في كافه أنحاء الجمهورية , وبصفه خاصة في المناطق الريفية والحدودية وتشير آخر إحصائيات تقرير التنافسية في أفريقيا لعام ٢٠١٥ إلي تصنيف متأخر لمصر فيما يخص تطور القطاع العائلي (ueforonum.orgl2017/ip.5) وضخامة عدد المستبعدين حاليا والمتمثل في قله عدد الحسابات المصرفية للأشخاص البالغين لدي البنوك

<u>ويتناول الباحث في هذا المبحث العناصر الآتية :</u>

١ – التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة (بنوك– جمعيات– مبادرات)

٢ – استراتيجيات دعم القدرات التنافسية لريادة الأعمال

٣ – الدور المحوري المحاسبة عن المشروعات المتوسطة والصغيرة والاستراتيجيات التنافسية

٤ – دور برامج التمويل الريادي في دعم القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

(١)التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة

<u>(بنوك – جمعيات – مبادرات)</u>

<u>١/١ تعليمات البنك المركزي المصري</u>(البنك المركزي ,٢٠١٧,ص٦–٧)[٢١]

قرار البنك المصري بإعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشات الصغيرة والمتوسطة من نسبه الاحتياطي التي تبلغ ١٤% وذلك اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ , وهذا القرار

يسري علي الشركات التي لا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠ مليون جنيه , علي الا يقل رأسمالها المدفوع عن ٢٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ ملايين جنيه

ويري الباحث أن مبادرة البنك المركزي المصري هي مفتاح الموافقة علي دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورغم ذلك فان ارتفاع مستوي المخاطر من شانه التقليل من أهمية أي فرص استثماريه وهذا ينطبق علي الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة , فالبنوك تري أن الأنشطة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدائية وتفتقر إلي المعلومات وغير ذلك مما يسبب الأحجام عن التمويل أو ضعف التمويل . وعلي الجانب الآخر تنظر المشروعات الصغيرة والمتوسطة للبنوك علي أنها مغالية في الأسعار والطلبات , وتتسم بالبيروقراطية , والبطء وأنها غير متعاونة وغير ذلك

ويري الباحث أن زيادة وعي العملاء (ثقافة مصرفيه) بشان الكيفية التي تعمل بها البنوك والخدمات التي تقدمها , وماذا تتوقع البنوك من عملائها

لذا فان احد النتائج الطبيعية لقرار دخول البنوك سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزء لا يتجزأ منه هو الاستثمار في زيادة وعي العملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشان العمل المصرفي وهي ما يتطلب عمليه من الحوار المستمر , واللقاءات وتقديم الإيضاحات والتفسيرات والتحلي بالصبر في كل هذا

ويقوم المعهد المصرفي بالبنك المركزي بتنظيم دورات لعملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي الجمهورية لزيادة الوعي المصرفي لديهم وكذا الثقافة المالية كما ينظم دورات متخصصة في إدارة المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

٢/١ ربحيه الخدمات المصرفية للمشروعات المتوسطة والصغيرة

(البنك المركزي,٢٠١٧,ص٢٠٢)[٢٢]

انه بإمكان البنوك تحقيق أرباح جيده من ممارسه نشاط الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . هذا وتشير بعض البيانات الخاصة بالمجموعات المصرفية العالمية الي إن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان يساهم بنسبه تتراوح من ١٨% الي ٢٥% من إجمالي الإرباح إلا انه علي الرغم من ذلك

- هذه الإرباح قابله للتحقيق فقط في حاله تقديم المزيج السلعي المناسب حيث يساهم نشاط تقديم القروض (منتجات الأصول) في ما لا يزيد عن ربع الإرباح المحققة من الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة , بينما يكمن الفضل الأكبر من الربحية في الأنشطة الأخرى مثل الودائع (منتجات الخصوم) والخدمات (مثل المدفوعات) وغيرها وهو ما يعني أن علي البنوك تقديم تشكيله متوازنة من المنتجات للعملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس منتج واحد يتعلق

بالإقراض . ان اسم النشاط هو الخدمة المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ويري الباحثأن علي البنوك تقديم تشكيله متوازنة من المنتجات للعملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما ارتفاع ربحيتها وتأثيرها علي الإرباح الإجمالية للبنك

٣/١ حجم ونمو وشرائح سوق المشروعات المتوسطة والصغيرة :

يعد حجم سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل جاذبيه بالإضافة الي معدلات نموه الجيدة وهو ما ينطبق علي مصر علي الأقل , وبغض النظر عن الاختلاف بشان تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يتم علي أساسه تحديد البيانات الخاصة بهذا القطاع الكبير والمتنوع , فان بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وهيئه التمويل الدولية تشير إلي أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يبلغ حوالي ٤٥٠٠٠ مشروع من بينهم ٤٠٠٠٠ مشروع من فئة المشروعات الصغيرة (من ١٠ إلي ٤٩ موظف) وما بين ٤٠٠٠ إلي ٥٠٠٠ مشروع من فئة المشروعات المتوسطة (من ٥٠ إلي ١٩٩ موظف) كما تشير البيانات إلي أن معدل نمو القطاع يتراوح ما بين ٦% إلي ٨% سنويا وبناءا عليه فان عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر سيرتفع إلي ٥٠٠٠٠ مشروع خلال العام او العامين القادمين

ويري الباحث أن هذه البيانات توضح أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقدر بعشرات الآلاف وبالتالي فهو مجال خصب للبنوك وان حجم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون مجديه إذا ما ركزت علي حجم الشرائح والشرائح الثانوية التي يتضمنها هذا القطاع

٤/١ المنافسة :

يشير عدد من التقديرات إلي أن نحو ٧٥% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها حسابات مصرفيه إلا أن نسبه تلك المشروعات التي تقترض من البنوك تقتصر علي حوالي ١٠% إلي ١٥% من إجمالي عددها وهو ما يشير الي ان العلاقات المصرفية لتلك المشروعات محدودة وغير متطورة والي ان مستوي المنافسة بين البنوك في هذا القطاع مازال ضعيفا إلي وقتنا هذا (لو كان مستوي المنافسة قويا لكان هناك عدد اكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشتري منتجات مصرفيه)

ويري الباحث أن النظرة الكلية للمنافسة بالرغم من أنها تعتمد علي الانطباعات المكونة في هذا الشأن , تشير الي وجود كبير من السوق لم يتم الاستحواذ عليه من أي من البنوك في مصر وهو ما يوفر فرص كبيره للبنوك المصرية في شرائح مختلفة من سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث مازالت المنافسة محدودة(البنك المركزي,٢٠١٧,ص٣٠٢)[٢٣]

لذلك فان التقييم الشامل بشان المنافسة ايجابي , وهناك فرص واعده تنتظر البنوك التي تخصص وقت وموارد في التسويق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يقوم علي تسليط الضوء علي القطاعات ذات الأولوية من ضمنها محوريين رئيسيين هما الخدمات المالية الرقمية , وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

١/٥ اعتبارات التوقيت :

ان الوضع الحالي هو أفضل وضع ممكن بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها فان التوقيت هو الآن , وهو يرجع إلي أسباب تتعلق بالبنوك وأخري تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- بالنسبة للأسباب المتعلقة بالبنوك فتتمثل في حقيقة أن الأنشطة المصرفية الأخرى قد أصبحت الآن اقل ربحيه وربما تنطوي علي مستوي اكبر من المنافسة بالمقارنة بما كانت عليه في السابق , ولعل الخدمات المصرفية للشركات وأسواق رأس المال أمثله واضحة علي ذلك , وبالرغم من جاذبيه وربحيه نشاط التجزئة المصرفية , فانه يحتاج إلي استثمارات ضخمه لتطويره
- وبالنسبة للأسباب المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي واضحه من خلال هذا المبحث وتتمثل في كبر حجم السوق ونموه وربحيته وانخفاض مستوي المنافسة فيه . وهناك أسباب أخري تتمثل في أن التوقعات الاقتصادية بعد ثوره يناير تشير إلي أن نسبه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي المستوي الكلي يعد من أهم وسائل انتشال الاقتصاد المصري من مشاكل البطالة والركود الاقتصادي وانخفاض التصدير

ويري الباحث انه مازال أمام البنوك فرصه كبيره لضخ قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودراسة متأنية للمشروعات بعيدا عن البيروقراطية المصرفية

٦/١ برامج التمويل الريادي للجمعيات :

ويري الباحث أن برامج التمويل الريادي التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي للتنمية (سابقا) وحاليا جهاز تنميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة (حاليا) ودوره في تشجيع الشباب علي الاستثمار وريادة الأعمال , وتقديم القروض للمشروعات الرائدة , فجهاز تنميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديه ٣٣ فرعا في جميع أنحاء الجمهورية ويقوم بتأهيل صاحب المشروع الجاد عن طريق برنامج تدريبي (الشروط الرئيسية – السن – هل المشروع تمليك أو إيجار – فكرة إنشاء المشروع).

- قام جهاز تنميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من ٥٥% من وقت إنشائه بمبلغ ٢٥ مليار جنيه مصري
- يقوم الجهاز بتطبيق ريادة الأعمال لأهمية العمل الحر فيقوم بمنح المستفيدين تيسيرات منها (فكره المشروع – دوره تدريبيه – دراسة جدوى للمشروع – استخراج كافه الأوراق المطلوبة – السجل التجاري ...الخ)

٧/١ برامج التمويل الريادي (المبادرات) :

أ – اصدر البنك المركزي المصري (البنك المركزي,٢٠١٧,ص٢٨)[٢٤] تعليمات بفتح فروع البنوك الصغيرة لاسيما بالمناطق النائية والريفية , بهدف إتاحة الخدمات المصرفية للمواطنين , فضلا عن العمل علي تطوير البنية المالية التحتية , وذلك من خلال إنشاء شركه الاستعلام الائتماني 1-score بالإضافة إلي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ضمان مخاطر الائتمان CGC : Credit Guarantee Company من خلال ضماناتها للبنوك لتغطيه جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

ب – تم توقيع بروتوكول تعاون بين البنك المركزي المصري وهيئه تنميه صناعه تكنولوجيا المعلومات (البنك المركزي,٢٠١٧,ص٢٨)[٢٥]

I'm formation technology industry

والمعهد المصرفي المصري وبعض البنوك , وذلك للاستفادة من خبرات الهيئة في مجال المشروعات التكنولوجية , كما وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري علي تخصيص ١٠٠ مليون جنيه لرعاية مبادرة (رواد النيل) بالشراكة الإستراتيجية مع جامعه النيل لمده خمس سنوات لدعم القطاع المصرفي لدفع وتطوير منظومة تنميه وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة , ودعم الأطراف ذات الصلة بريادة الأعمال

ج – المبادرة الهامة التي أطلقها البنك المركزي المصري في يناير ٢٠١٦ (البنك المركزي,٢٠١٦,ص٢٩)[٢٦] لتشجيع التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر من خلال توجيه البنوك إلي زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لتلك الصناعات بحيث تصل إلي نسبه لا تقل عن ٢٠% من إجمالي القروض (حوالي ٢٠٠ مليار جنيه) التي يتيحها القطاع المصرفي خلال السنوات الأربع القادمة مع التأكيد علي إلا يتعدى سعر الإقراض لتلك الصناعات نسبه ٥%

د – تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تمنح المؤسسات المالية القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بضمان رخصه المشروع والتي تضمن التزام المشروع بكافه شروط الأمن الصناعي , والشروط البيئية , وأيضا تركيب كاميرات للمراقبة

ويري الباحث أن التمويل الريادي الذي تقدمه البنوك والجمعيات والمبادرات في ظل ريادة الأعمال أصبح ضرورة ملحه ولابد أن تكون شروط المنح لهذه القروض ميسره وتتضمن فترات سماح وعدد من الميزات النسبية الواضحة تشجع أصحاب هذه المشروعات لاسيما وان هذه المشروعات هي احد روافد التنمية الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد المصري , في الوقت نفسه لابد من وجود آلية تصل إلي مدارك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإبلاغهم بالحزم التمويلية المخصصة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

(٢) استراتيجيات دعم القدرات التنافسية لريادة الأعمال

مقدمه:

لابد للمؤسسات التمويلية من إجراء دراسة مستمرة للبيئة التنافسية حيث ان المنافسة عنصر هام من عناصر البيئة التسويقية وضرورة فهم التنافس المباشر وغير المباشر لضمان النجاح ويعتبر فهم التنافس عملا أساسيا في تطوير مواصفات جديدة للمنتج أو ابتكار طريقه جديدة في الإعلان عن المنتج وترويجه عن سبيل الحفاظ علي المكانة في السوق او اكتسابها

ويري الباحث أن المؤسسة قبل أن تبدأ في وضع خطط تضيف ميزه تنافسيه في السوق عليها معرفه هوية منافسيها وكذا نوع أنشطتهم فيجب تقدير مواطن القوه والضعف لدي المنافس . تمكن هذه الدراسة المؤسسة من رصد خطط التسويق لدي المنافس كما تسمح بتوقع طرح المنافس منتجات وخدمات جديدة في السوق . وان تسويق المشروعات المتوسطة والصغيرة يحتاج إلي :

بحث ودراسة متطلبات أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة وتصميم وإتاحة المنتج بالجودة الكافية والمناسبة والملائمة , وبيعه بالسعر المناسب وفي الأماكن الملائمة .

والسؤال الذي يتبادر للذهن هل تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في بنك ؟؟؟ يحتاج إلي تسويق ؟

وللوصول إلي إجابة حقيقية وأكيده يجب علينا أن نبحث عن إجابات عن الأسئلة التالية:

- **هل مؤسساتنا المالية هي الوحيدة التي تعمل في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ؟**
- **هل منتجاتنا في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عليها اقبال غير محدود ومستديم ؟**
- **هل منتجاتنا في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة تغطي كافه احتياجات هذه المشروعات ؟**
- **هل منتجاتنا في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة حققت الربحية الكافية لمصرفنا ؟**

ويري الباحث أن تسويق المشروعات المتوسطة والصغيرة هو السعي لإشباع رغبه المستهلك ويتم عن طريق ثلاث خطوات رئيسيه :

- **بحث ودراسة متطلبات أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة**
- **تصميم وإتاحة المنتج بالجودة الكافية والمناسبة والملائمة**
- **بيعه بالسعر المناسب وفي الأماكن الملائمة**

وهناك عوامل تتحكم في تسويق المشروعات المتوسطة والصغيرة سواء عوامل داخليه مثل المزيج التسويقي و المنتج , السعر , الموقع وعوامل خارجية تتمثل في الذكاء التنافسي , التنافس في سوق معينه , التنافس في مجال العمل ككل , المناخ السياسي والقوانين , أسعار الفائدة ومعدل النمو العام , معدلات التضخم , اتجاهات الأسعار وكذا المستهلك (العميل وأصحاب المشروعات الصغيرة)

ويجب التركيز علي :

- **تحديد احتياجات العملاء ورغباتهم**

- تفاعل العملاء مع المنتجات والخدمات
- استخدام العملاء للمنتجات والخدمات
- رغبات العملاء فيما يتعلق بتصميم المنتج
- احتياج العملاء للمعلومات
- توقعات العملاء بشان الخدمة

(٣) الدور المحوري للمحاسبة _عن المشروعات المتوسطة والصغيرة والاستراتيجيات التنافسية

نتيجة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال اتسع نطاق الإفصاح المحاسبي ليشمل مجالات تمثل خروجا عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وتشمل الآتي:(سعد وأيه ٢٠١٨,ص٥٧)[٢٧]

أ – الإفصاح المحاسبي عن إستراتيجية الشركة وهناك العديد من المنافع والتكاليف لهذا الإفصاح , وتتمثل المنافع في تخفيض عدم تماثل المعلومات , ومن ثم تخفيض تكلفه راس المال , وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح ,وتتمثل التكاليف في جمع وتشغيل ومراجعه ونشر هذه المعلومات ,والتكاليف الناشئة من المساوئ التنافسية (james,2016,p82)[٢٨]

ب – التقارير المالية المرتبطة بقيمه الشركة : وتتمثل في المعلومات المهمة للنشاط والتي تزيد من قيمه الشركة , مثل رأس المال البشري , والعلاقات مع العملاء , والابتكارات والبحوث والتطوير , وسمعه الشركة , ومعلومات مستقبليه عن تنبؤات الإدارة للاتجاهات الأساسية عن مقاييس الأداء وتأثيرها علي الأعمال (Shedahi,2016,p30)[٢٩]

ويري الباحث

أن هذا الإفصاح يرتبط بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ويعني ذلك اطمئنان المؤسسات المانحة والممولة سيكون عندها اطمئنان لتمويل هذه المشروعات

١/٣ دور محاسبه التكاليف والمحاسبة الإدارية

يتم تمويل المشاريع المتوسطة وصغيره الحجم ومتناهية الصغر عن طريق البنوك المصرية , وأيضا جهاز تنميه المشروعات المتوسطة والصغيرة (الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا) ويعمل البنك المركزي المصري علي تيسير الحصول علي الخدمات المالية وتقديمها للشركات المتوسطة والصغيرة , ولتحقيق ذلك قام بما يلي :

- وضع تعريف موحد للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر
- توسيع دور شركات ضمان الائتمان لتغطيه المخاطر المرتبطة بمحافظ الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهي في الصغر في القطاع المصرفي

- استمرار إتاحة التدريب لكل من العاملين بالشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر وموظفي البنوك المتخصصين في هذا المجال بالمعهد المصرفي المصري
- مراجعه التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر
- تحفيز البنوك علي تطوير المنتجات المصرفية لتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر يري الباحث أن دور المحاسب الإداري ومحاسبه التكاليف هام لتدعيم القدرات التنافسية وإعطاء الشركة الميزة التنافسية في المجالات التي تستطيع ان تنافس الغير من خلالها طريقه أكثر فاعليه وتعود بالفائدة المرجوة من برامج التمويل الريادي علي المشروعات المتوسطة والصغيرة

٢/٣ المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تتمثل المشكلات المحاسبية التى تعانى منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى بيئة الأعمال المصرية فى المشكلات المرتبطة بالاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبى بالقوائم والتقارير المالية بالإضافة إلى مشكلات التحاسب الضريبى لها، حيث تعتمد هذه المنشآت على معايير المحاسبة المصرية وبالتالى تكون أكثر تعقيدا بالإضافة إلى التكلفة العالية لإعداد القوائم والتقارير المالية بهذه المنشآت ويمكن حصر هذه المشكلات على النحو التالي:

١- مشكلة وجود قصور فى تطبيق الإطار المفاهيمي أو الفكري للمحاسبة المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

حيث أن أغلب بنود الإطار المفاهيمي للمحاسبة لا توجد فى نظام المعلومات المحاسبى المطبق فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، بسبب اقتصاد القوائم والتقارير المالية فى هذه المنشآت على قائمة المركز المالى، وقائمة الدخل والملاحظات التفسيرية، واستبعادها لقائمة التدفقات النقدية ويرجع ذلك الى[٣٠] (القش،العبادى، ٢٠١٠،ص٢)

أ) عدم توافر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى قوائم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ب) عدم إلزامية نشر القوائم المالية لتلك المنشآت.

جـ) غياب نظرية الوكالة نظرا لسيطرة المالك سيطرة كاملة على المنشأة.

د) أن فروض المحاسبة (الوحدة الاقتصادية، الاستمرارية، والدورية) غير متوافرة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظرا لعدم استقلالها عن مالكها، وبالتالى أغلب مبادئ المحاسبة تختل فى ظل اختلال الفروض المحاسبية.

هـ) عدم وجود إلزام بإعداد القوائم المالية بشكل دوري.

كما أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتى تعد المستوى الثانى من مستويات الإطار النظري للمحاسبة المالية، فهى جسر يربط بين هدف الإفصاح المالى من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى والتى تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية.(Kieso, 2010, P.34) [٣١]

وبذلك يكون هناك اختلاف فى الإطار المفاهيمي للكيانات الكبيرة مقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويرى الباحث أن أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يتبنون إطار فكرى للمحاسبة أو نظم محاسبية فعالة لعدة أسباب أهمها انتفاض الوعي لديهم، والخوف من المحاسبة الضريبية الفعلية الخاصة بالمنشأة، وعدم الموازنة بين تكلفة إعداد التقارير المالية ومنفعة الحصول على معلومات منها.

كما يرى الباحث أن غياب الإطار المفاهيمي أو الفكري للمحاسبة المالية فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، يؤدى إلى العديد من السلبيات من أهمها اعتماد هذه المنشآت على محاسبين أقل كفاءة وخبرة، واختيار الأقل أجر للعمل بها، مما يؤدى الى عدم امتلاك بنية مالية قوية، وجعلها عرضة لأي هزات اقتصادية قد تؤدى الى انهيارها بالإضافة إلى ضعف المحتوى الإخباري لقوائمها المالية، وبالتالى عدم قدرتها على مسايرة المؤسسات المالية العملاقة.

٢- مشكلة الإفصاح المحاسبى فى القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

زادت متطلبات الإفصاح المحاسبى نتيجة تعقد أنشطة منظمات الأعمال، بالشكل الذى لا يتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المتمثلة فى الآتى:

أ) انخفاض عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ب) اختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن المنشآت الكبيرة العملاقة.

جـ) بساطة النظام المحاسبي بها وعدم تكامل التطبيقات المحاسبية بها.

د) انخفاض الوعي المحاسبي لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنظر إلى المحاسبة على أنها مضيعة للوقت والجهد والتكلفة.

حيث أن مستوى الإفصاح المحاسبى سوف يتأثر بالبيئة التى تعمل بها المنشأة، ومراحل تطورها، ومدى كفاءة سوق رأس المال، ومؤشراتها غير المالية كحاجة المنشأة لقدر أكبر من الشفافية ، وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المتواجدة فى الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تقدما وأسواق المال الأكثر كفاءة تميل الى تحقيق أكبر قدر من الإفصاح مقارنة بالمنشآت المماثلة فى الدول الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية. (زهيرى،٢٠١٣،ص٢٢)[٣٢]

ويرى الباحث أنه يوجد قصور في الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر.

٣- مشكلة عدم تماثل المعلومات بالقوائم أو التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

فقد أوضحت إحدى الدراسات(Bernrme and Reberto, 2010)[٣٣] أن المنظمات المهنية والدولية تواجه مجموعة من التحديات التى تتعلق بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ، وأهم هذه التحديات هى: عدم تماثل المعلومات الواردة فى القوائم والتقارير المالية لهذه المنشآت نظراً لاختلاف الممارسات المحاسبية، لأن كل دولة تقوم باستخدام معايير تختلف من دولة لأخرى، مما يؤدى الى عدم تماثل المعلومات وبالتالى عدم قابليتها للمقارنة.

حيث أن فائدة المعلومات تكمن فى قابليتها للمقارنة، الأمر الذى يتطلب الثبات فى السياسات المحاسبية المطبقة ، لأن عدم الثبات فى السياسات يؤدى الى عدم الاتساق فى إعداد التقارير المالية مما يجعل هناك عدم وضوح تمكن متخذ القرار من اتخاذ قرار اقتصادي سليم ومناسب.

ويرى الباحث أن عدم تماثل المعلومات فى القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يرجع إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بها، وعدم موضوعية القياس المحاسبي للمعلومات الواردة بالقوائم ، وأن عدم موضوعية القياس المحاسبي للمعلومات الواردة بهذه القوائم والتقارير المالية لهذه المنشآت يرجع لارتفاع درجة التحيز فى إعداد نتيجة قيام بعض أصحاب هذه المنشآت بإعداد العمليات الحسابية والمحاسبية وإمساك وتسجيل الدفاتر بدون الاعتماد على معدى أو القائمين بإعداد القوائم والتقارير المالية من محاسبين ومستشارين.

٤- مشكلة تكلفة القوائم المالية فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

تمثل تكلفة إعداد القوائم والتقارير بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أهم التحديات التى تواجه هذه المنشآت ، حيث أن زيادة مستوى الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية بالرغم من محدودية موارد هذه المنشآت.

وقد تناولت دراسة((Aderson, (2012)[٣٤] تكاليف ومنافع تطبيق المعايير المحاسبية، وافترضت الدراسة إلى أن تكلفة تطبيق بعض المعايير الخاصة بالأدوات المالية فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تفوق المنافع التى تعود على المستهدفين الأساسيين للتقارير والقوائم المالية، وذلك لأنهم لا يهتمون بمثل هذه المعلومات ، وعليه يجب السماح باستخدام معايير محاسبة متميزة وخاصة بهذه المنشآت وترى دراسة (Begmm, and Schom, 2008, P.83)[٣٥] أن اعتماد المعيار الدولى للتقارير المالية (1FRS) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم سيعزز من مستوى الشفافية ، وبالتالى سوف يزيد من قدرتها فى الحصول على تمويل خارجى، ويخفض من تكاليف الاقتراض كلما كانت جودة الإبلاغ المالى مرتفعة بشكل كاف.

ويرى الباحث ضرورة قيام جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو مؤسسة تم إنشاؤها بهدف توفير الدعم والمساندة لتلك المنشآت بإنشاء قسم خاص يناط به العمل على تدريب وتأهيل محاسبى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لزيادة خبرتهم وكفاءتهم المهنية وتوعيتهم بأهمية تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويره فى ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة وموازنة تكلفة ومنفعة تطبيقه.

٥- مشكلة التحاسب الضريبى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

بالرغم من صدور القرار (٤١٤) لسنة ٢٠٠٩ الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وما صحبه من حملات إعلانية ومؤتمرات ضريبية، تم بعد ذلك صدور القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢، وذلك فى ضوء قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وما به من تعديلات ومزايا للمنشآت الصغيرة، إلا أن التطبيق العلمي لقواعد وأسس المحاسبة الضريبية لهذه المنشآت أسفر عن وجود العديد من مشكلات التحاسب الضريبى تمثله في الآتي: (سالم ، ٢٠١٥، ص٤٧) [٣٦]

أ- عدم إمساك دفاتر منتظمة.

ب- التهرب الضريبى.

جـ- وجود أزمة ثقة بين الفاحص الضريبى والممولين.

د- الفجوة بين محتوى الإقرار الضريبى ومصداقية البيانات.

هـ- صعوبة حصر ممولى المنشآت الصغيرة.

و- عدم تقديم الإقرارات الضريبية.

وبالرغم من صدور القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢ الخاص بالقواعد الجديدة لمحاسبة المنشآت الصغيرة عن ضريبة الدخل، الى أن هناك اعتراضات فنية على القرار تتمثل فى أنه أقر المعاملة الضريبية للمنشآت الصغيرة التى يزيد رقم أعمالها عن مليون جنيه حتى ٢ مليون جنيه على أساس قائمة الدخل والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، واذا تعدى رقم أعمالها ٢ مليون جنيه تحاسب وفق أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، والسؤال هل هناك فرق بين المحاسبة على أساس قائمة الدخل وقواعد المحاسبة أو المحاسبة وفقاً لقانون الضرائب؟ وإذا كان هناك فرق فإلى أى قانون تستند مصلحة الضرائب في محاسبتها الضريبية لباقي الفئات في المنشآت الصغيرة بخلاف النوع الثالث عن المنشآت التي تزيد رقم أعمالها عن ٢مليون جنيه؟

ويرى الباحث ضرورة الاسترشاد بمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادر فى سنة ٢٠١٥ وتطويره بما يناسب التطورات الاقتصادية المعاصرة بمصر، لما تمثله هذه المعايير من نموذج يحتذي به الفاحص الضريبى، وتطبيق ضريبة ثابتة قطعية على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لا يتم بعدها أى فحص ضريبي ، وإعادة النظر فى هذه الضريبة كل ثلاث سنوات فى صورة جداول مبسطة حسب نوع النشاط، مع الأخذ فى الاعتبار الاتفاقات المهنية التى بين النقابات المهنية ومصلحة الضرائب لتحديد طرق محاسبة الأنشطة لهذه المنشآت وفق القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢.

وضرورة إعادة النظر فى القرار ٥٤ لسنة ٢٠١٢ بحيث يتفق مع قانون تنمية المنشآت رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ فى تصنيف المنشآت الى فئة متناهية وأخرى صغيرة، بحيث لا تلتزم الأولى بالدفاتر أما

الثانية فيتم إلزامها بصحيح القانون، وأن تكون المعاملة واحدة سواء أكانت منشأة فردية أو شخص اعتباري وأن يطبق بشأنها نسب مجمل ربح أسوة بما يقضى به القرار للمنشآت الفردية من الفئة (أ).

(٤) دور برنامج التمويل الريادي فى دعم القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن برنامج التمويل الريادي المتمثلة فى مبادرة البنك المصري لا سيما قرار البنك المركزي بإعفاء البنوك التى تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي التى تبلغ ١٤% وذلك اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ وهذا القرار يسرى على الشركات التى لا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠ مليون جنيه، على ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٢٥٢٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ ملايين جنيه.

ورغم هذه المبادرة إلا أن ضعف الوعي المصرفي لدى المسئولين عن المشروعات المتوسطة والصغيرة وكذا لدى البنوك التى تقوم بالتمويل لاسيما البيروقراطية لديها والبطء الشديد وشكوى البنوك من ارتفاع مستوى المخاطر والذي من شأنه يقلل من أهمية أى فرص استثمارية وأن هذه الشركات تفتقر الى المعلومات.

ويرى الباحث أن ذلك يمثل عقبات تقف أمام برامج التمويل الريادي وأن على البنوك تقديم تشكيلة متوازنة من المنتجات للعملاء من المشروعات المتوسطة والصغيرة والاقتناع بأن هذه المشروعات تمثل قاطرة التنمية ولابد من تدعيمها وإزالة العقبات أمام برامج التمويل الرائدة لهذه المشروعات ودعم قدرتها التنافسية للبقاء والنمو فى دنيا الأعمال. فضلا عن انتشال الاقتصاد المصرى من مشاكل البطالة، والركود الاقتصادي وانخفاض التصدير. وهذا يعنى ضرورة قيام البنوك بضخ قروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة بعد إجراء الدراسات اللازمة والمتأنية.

٢/٤ برنامج التمويل الريادى ودعم القدرات التنافسية:

ان برامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة تحتاج لدراسة مستمرة للبيئة التنافسية لضمان النجاح، ويعتبر التنافس عملاً أساسياً فى تطوير مواصفات جديدة للمنتج أو ابتكار طريقة جديدة فى الإعلان عن المنتج وترويجه بهدف الحفاظ على المكانة فى السوق أو اكتسابها. وفى هذا الصدد نجد أن فترات السماح وعدد من المميزات التى تشجع أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة على الاقتراض من البنوك والاستفادة من مبادرة البنك المركزي لإنعاش الاقتصاد المصرى والوصول الى التنمية المستدامة.

ويرى الباحث أن برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لابد أن تكون ميسرة وتناسب شرائح أصحاب الشركات ولابد من وجود آلية تصل الى مدارك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإقناعهم وإبلاغهم بالحزم التمويلية المخصصة من البنوك للمشروعات المتوسطة

والصغيرة وشرح واضح لمزايا التمويل الريادى للشركات المتوسطة والصغيرة فى دعم القدرات التنافسية لهذه المشروعات.

إن برنامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة أصبحت ضرورة لدفع عجلة التنمية فى مصر إلا أنه من الواضح أن هذه البرامج لا تصل الى هذه الشركات فى الوقت المناسب فضلا عن التعقيدات والبيروقراطية لدى جهات منح التمويل والتي تتطلب ضمانات مبالغ فيها فضلا عن القصور الشديد فى دراسة هذه المشروعات بدقة وعدم تقدير احتياجات المشروعات المتوسطة والصغيرة بطريقة صحيحة.

ويرى الباحث أنه توجد تحديات تمويلية للتمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة والتى تعانى من عدم حصولها على الخدمات التمويلية المناسبة لتغطية احتياجاتها حيث أن معظم خدمات المؤسسات التمويلية غير مهيأة للمشروعات الصغيرة.

٣/٤ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الريادى:

يعتبر التمويل الريادى المقدم من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة له دور كبير فى تشجيع الشباب على الاستثمار وريادة الأعمال، وتقديم القروض للمشروعات الرائدة.

ويرى الباحث أن التمويل الريادى الذى يقدمه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة فى ظل ريادة الأعمال أصبح ضرورة ملحة ولابد أن تكون شروط المنح لهذه القروض ميسرة وتتضمن مزايا عديدة وتناسب المشروعات المتوسطة والصغيرة كما أن هذه البرامج تدعم القدرات التنافسية لهذه المشروعات.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد أن تناول الباحث فى المبحث الثانى الدراسة النظرية لدور برامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية لها فقد رأى الباحث طرحه االدور للاستقصاء من خلال الدراسة الميدانية لاختبار مدى صلاحيته فى الواقع العملى على النحو التالى:

أولا: أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية الى اختبار مدى صلاحية دور برامج التمويل الريادى لدعم القدرة التنافسية للمشروعات المتوسطة والصغيرة منخلا لما يلى:

١- استطلاع رأى عينة الدراسة حول مدى الاهتمام فى الوقت الحالى ببرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية للمشروعات.

٢-استطلاع رأى عينة الدراسة حول العقبات والمشكلات تواجه التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

٣- استطلاع رأى عينة الدراسة حول دور برامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة فى دعم القدرات التنافسية لها.

ثانيا: تحديد أسلوب جمع البيانات:

قام الباحث بإعداد قائمة الاستقصاء لجمع البيانات لتحقيق هدف الدراسة الميدانية حيث تضمنت قائمة الاستقصاء مجموعة من الاستفسارات ضمت العديد من العبارات التى تعكس الهدف من الدراسة،وذلك بإعطاء وزن نسبى لإجابات كل عبارة تتراوح بين درجة وخمس درجات وبذلك فان إجابة كل سؤال مرة تتمثل فى اختيار بديل واحد بوزن نسبى معين من خمسة بدائل،وقد تم تقسيم القائمة الى ثلاث مجموعات كما يلى:

١- المجموعه الأولى: تضم خمسة أسئلة تتعلق بمدى الاهتمام فى الوقت الحالى ببرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية لها.

٢- المجموعة الثانية: تضم ستة أسئلة تتعلق بالعقبات والمشاكل المحاسبية لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

٣- المجموعة الثالثة: تضم خمسة أسئلة تتعلق بدور برامج التمويل الريادى للمشروعات االمتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية لها.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة المحاسبين والمديرين الماليين بالمشروعات المتوسطة والصغيرة وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة التى تقوم بمراجعة حسابات تلك المشروعات وأخيراً مديرى الائتمان بالبنك المركزى وبعض البنوك التجارية،باعتبارهم مسئولين عن برامج التمويل الريادى لهذه المشروعات.

وقد قام الباحث بتوزيع عدد (١١٠) قائمة استقصاء على أفراد عينة الدراسة بشكل مباشر (باليد) ،تم استرداد (٩٦) قائمة صالحة بنسبة استجابة قدرها (٨٧%) والجدول التالى يوضح القوائم الموزعة والمستردة ونسبة الاستجابة:

جدول رقم (١)

قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة حسب عينة الدراسة

عينة الدراسة	استمارات موزعة	استمارات صالحة	نسبة الاستجابة	النسبة من الاجمالى
١- المحاسبين والمديرين الماليين	٣٧	٣٣	%٨٩,٢	%٣٤,٣

٢- مكاتب المحاسبة والمراجعة	٣٧	٣٢	%٨٦,٤	%٣٣,٤
٣- مديرى الائتمان بالبنوك	٣٦	٣١	%٨٦,١	%٣٢,٣
الاجمالى	١١٠	٩٦	%٨٧	%١٠٠

رابعا: أساليب معالجة البيانات وتحليلها:

قام الباحث بمعالجة البيانات التى تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا باستخدام البرنامج الاحصائى للعلوم التجارية(SPSS) للوصول الي أهداف الدراسة واختبار مدى صحة فروض الدراسة الثلاثة منعدمه، حيث استخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

١- حساب معامل الثبات والصدق (مقياس الاعتمادية)

تم احتساب معامل الثبات(Alpha Grow Batch's)لأسئلة قائمة الاستقصاء لمعرفة وبحث مدى الاعتماد على البيانات لتعميم النتائج ،ومعامل الصدق لمعرفة مدى انتماء كل عبارة للغرض التى صممت من أجله.

٢- الاحصاء الوصفى للبيانات:

ويشتمل على المتوسط المرجح والانحراف المعيارى لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت ،وترتيب استجابات عينة البحث وفقا للأهمية النسبية.

٣- الاحصاء الاستدلالى:

حيث اعتمد الباحث فى تحليل البيانات المجمعة من خلا لقوائم الاستقصاء على استخدام اختبار س٢ (Chi-square)،للتحقق من أهنا كفروق ذات دلالة احصائية بين كل من التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة، وبالتالى اختبار مدى صحة فروق البحث الثلاثة.

خامسا: اختبارات الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء:

وذلك من خلال مقياس(Alpha Conmbatchi) لقياس الصدق والثبات والتناسق الداخلى لأسئلة وعبارات قائمة للاستقصاء وذلك لمعرفة مدى الوثوقية فى استجابات عينة الدراسة على اسئلة قائمة الاستقصاء، وبالتالى على فروض الدراسة الثلاثة ومدى امكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة على النحو التالى:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبارات الصدق والثبات لفروض الدراسة الثلاثة

م	فروض الدراسة	معامل الثبات	معامل الصدق
١	لا يوجد اهتمام فى الوقت الحالي لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية لها	٠,٦٣٨	٠,٧٩٩
٢	لا توجد عقبات ومشاكل محاسبية تواجه التمويل	٠,٦١٨	٠,٧٨٦

	الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة		
٣	لا يوجد دور لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية لها.	٠,٦٦٤	٠,٨١٥

يمثل معامل الصدق الجذر التربيعى لمعامل الثبات

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الثبات على أسئلة قائمة الاستقصاء تتراوح بين (٠,٦١٨ – ٠,٦٦٤) والذى انعكس بدوره على معامل الصدق حيث تتراوح بين (٠,٧٨٦ – ٠,٨١٥) أى أن قيمة ألفا لجميع أسئلة الفروض أكبر من (٠,٥) مما يدل على أن صلاحية أسئلة قائمة الاستقصاء، وأنها تغطى النقاط الهامة محل الدراسة ،وامكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

سادسا: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض:

وذلك من خلال استخدام أساليب الاحصاء الوصفى من المتوسط المرجح والانحراف المعيارى وترتيب الأهمية النسبية،واستخدام الاحصاء الاستدلالى من خلال اختبار (كا٢) لمعرفة مدى صحة فروض البحث كما يلى:

١- الفرض الأول:

لا يوجد اهتمام فى الوقت الحالى لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية لها.

وبقياس لأى فئات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الأول حيث تم حساب المتوسط المرجح والانحراف المعيارى، كما تم اجراء اختبار (كا٢) لعبارة الفرض الأول وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم(٣) التالى:

جدول رقم (٣)

عبارات الفرض الأول	استجابات عينة الدراسة					الاحصاء الوصفى		درجة الموافقة	اختباركا٢	
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعيارى		قيمةكا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
١	٣٧	٣٩	٧	٨	٥	٤,١	٠,٧٨	موافق	٦١,٧	٠,١٥٠	١
	%٣٥	%٤٦,٤	%٧,٣	%٨,٣	%٥,٢						
٢	٣٦	٢٧	٦	٩	١٨	٣,٨	١,٤١	موافق	٣٢,٤	٠,٢١٢	٣
	%٣٧	%٢٨,١	%٦,٢	%٩,٤	%١٨,٨						
٣	٤١	٢٠	٨	١١	١٦	٣,٧	١,٤٠	موافق	٣٥,٢	٠,١٧٦	٤
	%٤٢	%٢٠,٨	%٨,٣	%١١,٨	%١٦,٧						

٤	٤٠	٣٨	٧	٥	٦	٤	٠,٧٢	موافق	٦٨,٢	٠,١٤٥	٢
	%٤١	%٣٩,٦	%٧,٣	%٥,٢	%٦,٢						
٥	١١	١٧	٦	٢٧	٣٥	٢,٤	١,٣٢	غير موافق	٢٩	٠,١٥٢	٥
	%١١	%١٧,٧	%٦,٢	%٢٨,٢	%٣٦,٥						
المتوسط العام						٣,٥	١,٠٢	موافق	-	-	-

يتضح من الجدول رقم (٣) أن درجة الموافقة على عبارات الفرض الأول كلها موافقة باستثناء العبارة الخامسة مما يعنى أن معظم العبارات قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر عينة الدراسة وأن العبارة الأولى والخاصة (تساعد برامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة فى دعم القدرات التنافسية لهما) جاء الموافقة عليها فى المرتبة الأولى، وأن المتوسط العامل إجابات الفرض الأول كان (٣,٥) بانحراف معيارى (١,٠٢) وأن قيمة مستوى الدلالة Chi- square لكل عبارات الفرض الأول أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥).

ولاتوجد فروض ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الأول مما يشير الى صحة الفرض البديل بأنه يوجد اهتمام فى الوقت الحالى لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية لها ويرفض الفرض العدم.

٢- اختبار الفرض الثانى

لا توجد عقبات ومشاكل محاسبية تواجه التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

وبقياس لأى فئات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثانى كانت استجابات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثانى كما يوضحها الجدول الآتى:

جدول رقم (٤)

استجابات عينة الدراسة حول العبارات التى تقيس الفرض الثانى:

عبارات الفرض الأول	استجابات عينة الدراسة					الاحصاء الوصفى		درجة الموافقة	اختباركا٢		الترتيب
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعيارى		قيمة كا٢	مستوى الدلالة	
١	٣٧	٣٩	١٢	٣	٥	٤,١	١,٠٤	موافق	٦٣,٧	٠,٢٤٣	١
	%٣٨,٦	%٤٠,٦	%١٢,٥	%٣,١	%٥,٢						
٢	٤٣	٣١	٦	٧	٩	٤	١,٤١	موافق	٥٩	١,٧٢	٢
	%٤٤,٨	%٣٢,٨	%٦,٢	%٧,٣	%٩,٤						
٣	٤١	٢٠	٨	١١	١٦	٣,٦	١,٢٣	موافق	١٥,٦	٠,٢١٤	٤
	%٤٢	%٢٠,٨	%٨,٣	%١١,٨	%١٦,٧						
٤	٣٥	٢١	٩	١٧	١٤	٣,٥	١,٣١	موافق	٢٠,٢	٠,٢٤١	٥

	%٣٦,٥	%٢١,٩	%٩,٤	%١٦,٧	%١٤,٦					
٥	٣١	٢٧	١١	١١	١٦	٣,٤	١,٣٠	موافق	١٧,٩	٠,١٩١	٦
	%٣٢	%١٧,٧	%٦,٢	%١١	%١٦					
٦	٢٢	٣٦	١٧	١٨	٣	٣,٧	١,٢٤	موافق	٢٩,١	٠,٧٢	٣
	%٢٢,٩	%٣٧,٥	%١٧,٧	%١٨,٨	%٣,١					
						٣,٥٤	١,٢١	موافق	-	-	-

يتضح من الجدول رقم (٤) أن درجة الموافقة على عبارات الفرض الثانى كلها (موافق) وأن العبارة الأولى (هنا كصعوبة فى حصول الشركات المتوسطة والصغيرة على التمويل من البنوك) والعبارة الثانية(لا تساعد برامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة على دعم القدرات التنافسية) جاءت فى المرتبة الأولى من حيث الموافقة ،وبلغ المتوسط العامل عبارات الفرض الثانى (٣,٥٤) بانحراف معيارى (١,٢١) ،وكان قيمة مستوى الدلالةChi- squareلعبارات الفرض الثانى أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) و بالتالى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة حول الإجابات على عبارات الفرض الثانى مما يثبت صحة الفرض البديل بأنه يوجد عقبات ومشاكل محاسبية تواجه التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ويرفض الفرض العدم.

٣- اختبار الفرض الثالث:

(لا يوجد دور لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية لها)

وبقياس رأى فئات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثالث كانت استجابات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثالث كما يوضحه االجدول رقم (٥) التالى

جدول رقم (٥)

استجابات عينة لدراسة حول العبارات التى تقيس الفرض الثالث

عبارات الفرض الأول		استجابات عينة الدراسة					الاحصاء الوصفى		درجة الموافقة	اختباركا٢	
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعيارى		قيمةكا٢	مستوى الدلالة
١		٣٦	١٧	١٠	٦	٧	٣,٩	١,٢٥	موافق	٥٢,٤	٠,١١٢
	%	٣٧%	٣٨,٦%	٧,٤%	٦,٢%	٧,٣%					
٢		٣٢	٢٦	٧	١٤	٧	٣,٨	١,٢٤	موافق	٤٠,١	٠,٢١١
	%	٣٣%	٣٧,٥%	٧,٣%	١٤,٦%	٧,٣%					
٣		٣٩	٤٢	٦	٥	٤	٤,٢	١,١٤	موافق	٧٩,١	٠,٦٧٢
	%	٤٠,٣%	٤٣,٨%	٦,٢%	٥,٢%	٤,٢%					
الترتيب		٤									

٤	٣٨	٣٨	٧	٦	٧	٤	٠,٨٢	موافق	٩١,٤	٠,٢٥١	٣
	%٣٩,٦	%٣٩,٦	%٧,٣	%٦,٢	%٧,٣						
٥	٣٧	٣٩	١٢	٣	٥	٤,١	٠,٨٤	موافق	٦٣,٧	٠,٢٤٣	٢
	%٣٨,٦	%٤٠,٦	%١٢,٥	%٣,١	%٥,٢						
المتوسط العام						٤	١,٠٥	موافق	-	-	-

يتضح من الجدول رقم (٥) أن درجة الموافقة على عبارات الفرض الثالث كلها موافق وأن العبارة الثالثة والخاصة (بقيام البنك المركزي بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة) جاءت فى المرتبة الأولى، وأن المتوسط العام لعبارات الفرض الثالث بلغ (٤) بانحراف معيارى (١,٠٥) وأن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات الفرض الثالث أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) وبالتالى لا توجد فروق ذات صلة احصائية بين آراء فئات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثالث و بالتالى صحة الفرض البديل بأنه يوجد دور لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة فى دعم القدرات التنافسية ويرفض الفرض العدم.

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

أولا نتائج البحث :

من خلال الدراسة النظرية والميدانية للدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية :

١- هناك أهميه بالغه لبرامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ودورها في دعم القدرات التنافسية

٢- هناك صعوبات تواجه حصول الشركات المتوسطة والصغيرة علي برامج التمويل الريادي فضلا عن طول الإجراءات والتأخير الذي يصل لشهور دون موافقة أو رفض

٣- هناك ضعف فى التثقيف المالي والمصرفي لدي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة فضلا عن تمويل البنوك للمشروعات المضمونة الربحية من عدمة المخاطر والعمليات المصرفية الأخرى دون النظر الي دور هذه البرامج وأهميتها لدفع الاقتصاد الوطني

٤- هناك صعوبة في الحصول علي معلومات دقيقه عن برامج التمويل الريادي

٥- للمحاسب الإداري دور هام في تكييف المؤسسة مع الإستراتيجية التي يختارها سواء إستراتيجية التمايز , أو إستراتيجية الريادة التكاليفية حتى تتمكن المنشأة من القدرة علي المنافسة وتحقيق ميزه تنافسيه في ريادة الأعمال

٦- جاءت نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث بشان دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية كانت ايجابيه , باتجاه عام (موافق) علي معظم إجابات عبارات فروض الدراسة الميدانية.

٧- لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فهناك اختلافات فى التشريعات المتعلقة بهذه المنشآت فى البيئة المصرية.

٨- لبرامج التمويل دور كبير فى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فى تنمية الاقتصاد المصرى حيث أنها تدعم القدرة التنافسية لها.

ثانيا توصيات البحث

علي ضوء ما انتهي إليه الباحث من نتائج يمكن للباحث طرح التوصيات التالية :

١- ضرورة توفير مصادر جديدة وكافيه (التمويل الريادي) وكذلك تنويع الخدمات المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والتي تعاني من صعوبات كبيره في الحصول علي التمويل سيؤدي إلي خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود وتخفيض نسب البطالة

٢- ضرورة دعم إشراف البنك المركزي ورقابته علي البنوك التي تقدم برامج التمويل الرائدة وآخرها مبادرته الهامة في يناير ٢٠١٦ لتشجيع التمويل المصرفي للصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر علما بأنها تصبح غير ذات جدوى في ظل تقاعس البنوك عن الالتزام الكامل بمبادرة البنك المركزي ال ٥% وزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لتلك الصناعات بحيث تصل إلي نسبه لا تقل عن ٢٠% من إجمالي القروض التي يتيحها القطاع المصرفي خلال السنوات الاربع القادمة

٣- لابد ان يتفهم القائمين علي برامج التمويل أهميتها في تحقيق النمو الشامل والمستدام من خلال تعزيز الشمول المالي والذي يهدف إلي تعزيز وصول كافه شرائح المجتمع إلي الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وان المشروعات المتوسطة والصغيرة هي المحور الثاني والأساسي للشمول المالي غير المحور الأول له وهو الخدمات المالية والرقمية

٤- ضرورة استمرار الدعم من البنك المركزي المصري علي غرار مبادرته علي تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون جنيه لرعاية مبادرة رواد النيل , بالشراكة الإستراتيجية مع جامعه النيل لمده خمس سنوات لدعم القطاع المصرفي لدفع وتطوير منظومة وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ودعم الأطراف ذات الصلة بريادة الأعمال

٥- ضرورة تدريب أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمعرفه المؤسسات المالية وبرامج التمويل الريادى , والمتمثل في البنوك ' جهاز تنميه المشروعات المتوسطة والصغيرة بالتعاون مع أصحاب هذه

المشاريع في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع , بالإضافة الي القيام بالتدريب المستمر لهم وذلك لضمان نجاحها

ثالثا الدراسات المستقبلية

في ضوء طبيعة المشكلة محل الدراسة وحدود هذه الدراسة يوصي الباحث بتناول الجوانب الآتية في الدراسات المستقبلية .

٦- دراسة العلاقة بين برامج التمويل الريادي في المشروعات المتوسطة والصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

٧- دراسة علاقة المحاسبة البيئية بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة

٨- تطبيق الشمول المالي في المشروعات المتوسطة والصغيرة وبرامج التمويل المالي الرائدة .

٩- معوقات وصعوبات المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الناتجة عن تطبيق القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢ والتعليمات التنفيذية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٤.

المراجع وهوامش البحث:

١- البنك المركزي المصرى، المعهد المصرفي المصرى، تمويل المشروعات الصغيرة،٢٠١٧ .

٢- سالم، السيد محمود، "نموذج محاسبى مقترح لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبى للمشروعات الصغيرة" ، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، العدد الثانى، الجزء الأول ٢٠١٥ .

٣- عبد الرحمن موسى على، "تصميم نظام معلومات محاسبى لتخطيط موارد المنشأة التجارية الصغيرة والمتوسطة فى إطار بطاقة الأداء المتوازن " ، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد السابع، العدد، ١٦ ، ٢٠١٢ .

4- Broo kings papers on Economic activity, spring 2013: Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries, The World Bank- Development Research Group, 11/2013 .

5- Peter J. Morgan, Financial stability and Financial Inclusion Asian, Development Bank Institute ADBI – IMF – JFSA conference on "Financial System Stability, Regulation and Financial Inclusion" Tokyo, 27 January 2013 .

6- Nana, B., S. Patrick, "Possible Amendment to IFRS for SMES Due to New Approach to Operating Lease Reporting in Full IFRS" , Review of integrative Business and Economics Research, vol. 5, No.1, 2016 .

٧- الوشاح، محمد عبد الفتاح: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثانى، الجزء الأول ٢٠١٧ .

٨- عبد الفتاح، هيثم محمد، "تحسين جودة المحتوى الاخبارى للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية (دراسة ميدانية)"، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول، الجزء الأول، ٢٠١٧ .

٩- عطية محمد راضى، "معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMES) وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٩، أكتوبر ٢٠١٧ .

١٠- عابدين، حسنى عابدين، رشوان، عبد الرحمن محمد، "دور المحاسبة الخضراء فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية)" مجلة الكلية الجامعية والتكنولوجيا، غزة ، فلسطين، ٢٠١٧ .

11- Jouchim Gassemy, " The Effect of IFRS for SMES on The Financial Reporting Environmental Private Firms: An Explanatory Interview Study", Accounting and Business Research, 2017 .

١٢- نادر شعبان، مبروك محمد ، " دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر" ، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، أبريل ٢٠١٩ .

١٣- البنك المركزي المصري، "تقرير الاستقرار المالي" ، ٢٠١٧ .

١٤- البنك المركزى المصرى، المعهد المصرفي المصرى، تمويل المشروعات الصغيرة، ٢٠١٧ .

١٥- البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٧ .

١٦- البنك المركزى المصرى، تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤.

١٧- البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٤ .

١٨- البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٤ .

19- http://www.cbe.org.eg/NR/Rdonlyres/2E8632/27-AID-40D3-B8DT-CE6ED3c21A52952/BnkList-pdf.

20-http//:www.weforum-org/does/wefacr2015/africa- coompetitivenessreport2017-pdf.

٢١- البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٧ .

٢٢-البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٧ .

٢٣-البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٧ .

٢٤-البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٧ .

٢٥-البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٧ .

٢٦-البنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره ، ٢٠١٧ .

٢٧- سعد، آيه محمد، "نموذج مقترح للافصاح المحاسبى عن استدامة الشركات، دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، العدد الأول، الجزء الأول، ٢٠١٨.

28- James, Skinner, "The Benefit and costs Associated with Disclosure Optional", journal of business, vo;.3, No.1, 2016 .

29- Sheldahi, Needy, "The Theoretical framework of The Reports Bised on The Vain of The Company", Journal of Business, vol.8, No.10, 2016.

٣٠- القش، ظاهر العبادى طاهر، "أثر غياب الإستراتيجية المحاسبية فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على كفاءة الأداء" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثانى، ٢٠١٠.

31- Kieso, D., E weyg and T and T. Wrfield "Intermediate Accounting", 12th Edition, John Wiley & Sons Inc., New York, 2010.

٣٢- زهيرى، علاء فتحي، " اطار مقترح للمحاسبة فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر (دراسة مقارنة)" ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وادارة الأعمال ، جامعة حلوان ٢٠١٣ .

33- Beurme, M., and G, Roberto, " Divergences between the BRGAAP and USGAAP". Full lengths research paper, journal of accounting and taxation, vol.12, Aug, 2010.

34- Anderson, T., Tailor- made or one size fits All", Ca Mgazine, Vol.132, issue, No.3, 2012.

35- Begums, J., and P. Schorm, "IFRS- Adoption and Relationship Lending ZFB", Journal of Business Economics, 2008.

هوامش البحث

ملحوظة رقم (١)

نموذج قائمه الاستقصاء

السيد الفاضل / .....

بعد التحية

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان دور برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية , وتحديد أهم العقبات والمشاكل التي تواجه المحاسبة عن هذه البرامج

ولذلك يرجو الباحث التكرم بالحصول علي تعاونكم في تحقيق الهدف المرجو والباحث اذ يقدر تعاونكم المثمر ويتقدم بخالص شكره سلفا علي اجاباتكم للأسئلة المرفقة بنموذج قائمه الاستقصاء , مؤكدا ان هذا الاستبيان قد صمم لغرض البحث العلمي فقط , كما ان اجاباتهم ستعامل بسريه تامه

ولسيادتكم جزيل الشكر

الباحث

د / محمود عبد المقصود نافع

أولا بيانات شخصيه

الاسم : ..... **الوظيفة:** .....

جهة العمل : ..... **عدد سنوات الخبرة :** .....

ثانيا اسأله قائمه الاستقصاء

برجاء التفضل بوضع علامة(√)أمام الإجابة المناسبة

١- لا يوجد اهتمام فى الوقت الحالى لبرامج التمويل الريادى للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرة التنافسية لها.

عبارات الفرض الأول	اوافق بشده	اوافق	محايد	ارفض	ارفض بشده

١– تساعد برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة في دعم القدرات التنافسية ٢– زياده المشروعات المتوسطة والصغيرة التي تقوم بالحصول علي قروض من البنوك تؤدي الي زياده الاستثمار ٣ – هناك عدم ادراك لأهمية برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ٤ – تساعدا لمحاسبه عن برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة في رفع القدرات المالية لكافه فئات المجتمع ٥ – تساعد برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة علي تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة					

٢- لا توجد عقبات ومشاكل محاسبيه تواجه التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة

عبارات الفرض الثاني	أوافق بشده	أوافق	محايد	ارفض	ارفض بشده

١ –هناك صعوبة في حصول الشركات المتوسطة والصغيرة علي التمويل من البنوك ٢ – لا تساعد برامج التمويل الريادي المشروعات المتوسطة والصغيرة دعم القدرات التنافسية ٣ – صعوبة الحصول علي معلومات دقيقه عن برامج التمويل الرائدة وتعدد طلبات وإجراءات المنح ٤ – عدم وجود وعي مصرفي لدي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ببرامج التمويل الريادي ٥ – هناك نقص في معرفه وخبره المحاسبية ببرامج التمويل الرائدة ودورها في التنمية ٦ –ضعف التثقيف المالي والمصرفي في مجال الائتمان والتمويل					

٣ –لا يوجد دور لبرامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم القدرات التنافسية لها.

عبارات الفرض الثالث	أوافق بشده	أوافق	محايد	ارفض	ارفض بشده
١ –تسهم المحاسبة الإدارية ومحاسبه التكاليف في دعم برامج التمويل الإداري للمشروعات المتوسطة والصغيرة					
٢ – لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن طريق البنوك وأيضا جهاز تنميه المشروعات المتوسطة والصغيرة دور في دعم القدرات التنافسية					
٣ – قيام البنك المركزي المصري بدعم الشركات المتوسطة والصغيرة عن طريق إصدار ضمانه شركه ضمان مخاطر الائتمان _ضمانه بمبلغ ٢مليار جنيه)هذا التمويل الريادي يدعم القدرات التنافسية					
٤ – يسهم تدريب أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في نجاح برامج التمويل الريادي ودعم القدرات التنافسية					
٥ – تسهم برامج التمويل الريادي للمشروعات المتوسطة والصغيرة في توفير فرص عمل للشباب وتقليل نسبه البطالة في مصر					

أي ملاحظات يود المستقصي منه إضافتها أو توضيحها بشان ما تقدم